المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح و آفاق الاقتصاد

لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية

النصف الأول 2022م

تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/features-of-economic-performance

©ربيع الآخر 1444هـ ، نوفمبر 2022م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2022م، ملامح و آفاق الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – النصف الأول 2022م، مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

معالي الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

"".. حرصت الأمانة العامة على بذل الجهود والتنسيق بين دول المجلس من خلال رصد ودراسة الفرص والممكنات التي تدعم التنسيق والتكامل في كافة المجالات بين الدول الأعضاء وخاصة في الجوانب الاقتصادية والتنموية، وكذلك التعرف على التحديات الاقتصادية وعوائق التجارة البينية التي يواجهها التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وعرضها على اللجان الوزارية المختصة لمعالجتها والبحث عن حلول مستدامة وتقديم المبادرات التي تعزز التعاون القائم والمتواصل بين القطاعين العام والخاص. كما حرصت في نفس الوقت على تطوير التعاون مع الكيانات والمنظمات الإقليمية والدولية في الجوانب الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك ، وعقد اللقاءات المشتركة معها لدعم وحماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس وتعزيزها..""

مقتطفات من كلمة معالي الأمين العام ، 30 أكتوبر 2022م [1]

[1] كلمة معالي الأمين العام بمناسبة انعقاد الاجتماع الأول بين أصحاب المعالي والسعادة أعضاء لجنة الرئاسة بالهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيس وأعضاء اتحاد غرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون، وذلك يوم الأحد الموافق 30 أكتوبر 2022م

2022

الدكتور نبيل بن شمس
مدير عام المركز الإحصائي الخليجي

يسعى المركز الإحصائي الخليجي إلى تقديم المعلومات والتحليلات الإحصائية المتعلقة بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يساهم في تطوير السياسات العامة و تقييمها، إلى جانب توفير الدعم المعلوماتي للقطاعين العام و الخاص وبما يساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة.

وانطلاقا من هذا الدور يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم هذا التقرير حول ملامح وآفاق الاقتصاد لمجلس التعاون خلال النصف الأول من عام 2022م، والذي يتضمن عرضاً لأحدث التطورات الاقتصادية على المستوى الدولي وعلى مستوى مجلس التعاون، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ومستويات أسعار المواد الأولية والتطورات النقدية والمصرفية بالإضافة إلى التطورات في الأسواق المالية.

ويتقدم المركز بالشكر الجزيل للجهات المعنية في دول المجلس على اسهامهم الفعال في إعداد هذا التقرير من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة، ويرحب بأي اقتراحات تساهم في تطوير هذا التقرير.

والله ولي التوفيق،،

Neutral

المحتويات

المحتويات

		الصفحة
	مقدمة	4
	ملخص تنفيذي	14
أولاً	التطورات الاقتصادية الدولية	22
ثانياً	التطورات الاقتصادية في مجلس التعاون	30
ثالثاً	التجارة الخارجية لمجلس التعاون	38
رابعاً	التطورات النقدية في مجلس التعاون	48
خامساً	أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون	54
سادساً	أسواق المال الخليجية	64
	مصادر البيانات	69

الجداول

		الصفحة
1	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الأول والربع الثاني من عام 2022م	31
2	معدلات نمو القطاع النفطي بالأسعار الجارية في الربعين الأول والثاني من عام 2022م	33
3	معدلات نمو القطاع غير النفطي بالأسعار الجارية في الربعين الأول والثاني من عام 2022م	33
4	معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م/ يونيو 2021م	50
5	معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م/ يونيو 2021م	50
6	صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، يونيو 2022م	51
7	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، يونيو 2022م	56

الأشكال البيانية

		الصفحة
1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، 2019-2023م	22
2	التضخم العالمي، 2019 – 2023م	23
3	أسعار النفط الخام، الربع الأول 2019 – الربع الثاني 2022م	24
4	أسعار الغاز الطبيعي ، الربع الأول 2019 – الربع الثاني 2022م	25
5	أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، يونيو 2022م/ ديسمبر 2021م	26
6	أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، يونيو 2022م / يونيو 2021م	27
7	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، النصف الأول 2021– النصف الأول 2022م	30
8	معدلات نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي والقطاع غير النفطي، النصف الأول 2022م/النصف الأول 2021م	32
9	مساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2020 – الربع الثاني 2022م	34
10	التضخم الربعي (مقارنة مع الربع السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021– الربع الثاني 2022م	35
11	التضخم الربعي (مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021 – الربع الثاني 2022م	35
12	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري –دولة الإمارات العربية المتحدة، الربع الأول 2021 – الربع الثاني 2022م	38
13	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – مملكة البحرين، الربع الأول 2021 – الربع الثاني 2022م	39
14	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – المملكة العربية السعودية، الربع الأول 2021 – الربع الثاني 2022م	40
15	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – سلطنة عُمان، الربع الأول 2021 – الربع الثاني 2022م	41

الأشكال البيانية

		الصفحة
16	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة قطر، الربع الأول 2021 – الربع الثاني 2022م	42
17	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة الكويت، الربع الأول 2021 – الربع الرابع 2021م	43
18	مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، الربع الأول 2021 – الربع الأول 2022م	44
19	معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون يناير 2020 – يونيو 2022م	48
20	معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد بمجلس التعاون يناير 2020 – يونيو 2022م	49
21	إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، يونيو 2021م – يونيو 2022م	54
22	نسبة مساهمة دول مجلس التعاون من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية، يونيو 2022م	55
23	إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، يونيو 2021م – يونيو 2022م	57
24	نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون، يونيو 2021 – يونيو2022م	58
25	نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون، يونيو 2021 – يونيو2022م	59
26	معدل كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون، يونيو 2021 – يونيو2022م	60
27	إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، يونيو 2021م – يونيو 2022م	64
28	القيمة السوقية لأسواق المال بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م	64
29	مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، يونيو 2022م	65
30	أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، يونيو 2022م / ديسمبر 2021م	66
31	أداء المؤشر العام لأسواق المال العالمية، يونيو 2022م / ديسمبر 2021م	66

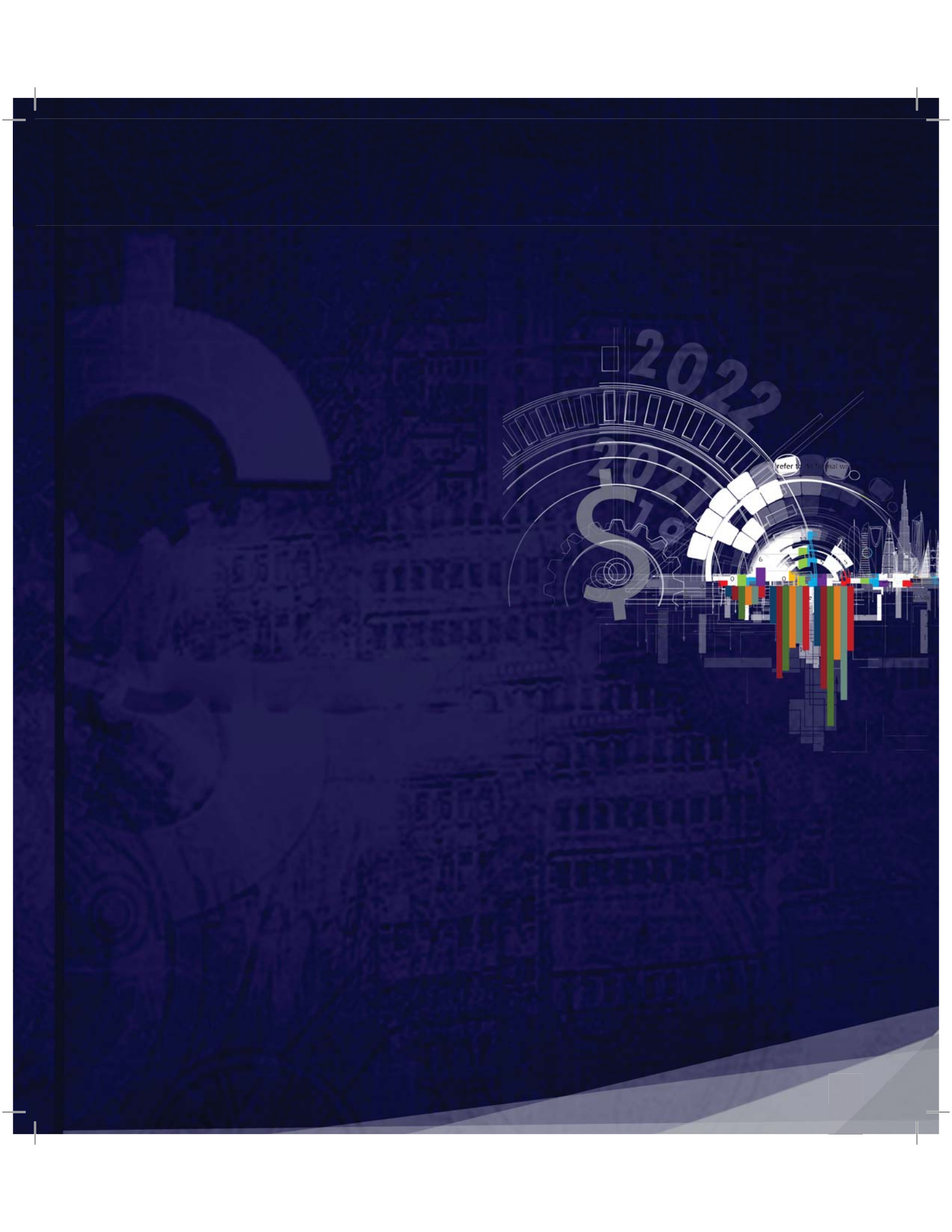
2022
2021

ملخص تنفيذي

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2022م صعوبات اقتصادية متتابعة جراء تداعيات الوضع الاقتصادي والجيوسياسي العالمي المضطرب، واستمرت مرحلة عدم اليقين ومواجهة كافة الدول تحديات جمة تتمثل بارتفاع كبير في أسعار الطاقة، وارتفاع في أسعار الفائدة، وتقلبات في أسعار الصرف العالمية. وأتت هذه التطورات في وقت لم يتم التعافي الاقتصادي الكامل بعد من تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى شلل الحركة الاقتصادية والتجارية الدولية. ولا تزال الحرب الروسية-الأوكرانية التي نشبت في أواخر شهر فبراير 2022م تسهم بشكل كبير في تزايد الضغوط التضخمية بشكل لم يشهده العالم منذ سنوات طويلة وفي تعثر سلاسل الإمداد العالمية وأزمات غذاء حادة. وهناك تخوف فعلي من تسجيل الاقتصاد العالمي انكماشاً في الأشهر القليلة القادمة في حال تفاقمت الحرب الروسية-الأوكرانية.

وخلافاً لتحسن أداء الاقتصاد العالمي في عام 2021م بشكل ملحوظ مسجلاً معدل نمو في الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنحو 6%نتيجة استعادة الحركة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية، انعكس اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية سلباً على الحركة الاقتصادية والتي لا زالت تداعياتها تتفاعل وتواجه الدول كافة بصعوبات اقتصادية ومالية ذات تكلفة عالية. وتشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى نحو 3.2% و2.7% في عامي 2022م و2023م، على التوالي، مع احتمال تراجع الأداء الاقتصادي العالمي خلال عام 2023م في حال استمرار حالة عدم اليقين .

وأدى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022م والضغوط التضخمية الكبيرة إلى مواصلة البنوك المركزية حول العالم رفع معدلات الفائدة لكبح جماح الارتفاع العام في أسعار المستهلكين، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.8% في عام 2022م، على أن يتراجع ليبلغ نحو 6.5% في عام 2023م.

وارتفعت أسعار النفط الخام بشكل كبير خلال النصف الأول من عام 2022م نتيجة للوضع الجيوسياسي

العالمي، علماً بأن أسعار النفط كانت قد بدأت بالارتفاع في عام 2021م بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في عام 2020م جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. وفي الربع الثاني من عام 2022م ارتفع متوسط سعر برميل نفط برنت ليبلغ 113.5 دولار أمريكي مقارنة مع 68.8 دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2021م.

وارتفعت كذلك أسعار الغاز الطبيعي بشكل حاد في الربع الثاني من عام 2022م أسوة بأسواق النفط حيث بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 7.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu)، مقارنة مع نحو 4.7 دولار أمريكي في الربع الأول 2022م، ونحو 2.9 دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2021م.

وسجلت أسواق المال العالمية خلال النصف الأول من عام 2022م تراجعاً ملحوظاً بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م، حيث انخفضت كافة مؤشرات الأسواق الرئيسية ولكن بنسب متفاوتة تراوحت بين -20.9% لمؤشر مورغن ستانلي العالمي (MSCI) و -2.9% لمؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100)، وكذلك انخفضت مؤشرات الأسواق بالمقارنة مع المستويات التي سجلتها بنهاية النصف الأول من عام 2021م.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون، سجلت كافة اقتصادات هذه الدول معدلات نمو في النصف الأول من عام 2022م مقارنة مع النصف الأول من عام 2021م، وتفاوتت معدلات النمو بين 3.9% في سلطنة عمان و11% في المملكة العربية السعودية.

استقرت معدلات التضخم في مجلس التعاون عند مستويات مقبولة نسبياً خلال عام 2021م ، إلا أنها شهدت ارتفاعاً خلال الربعين الأول والثاني من عام 2022م مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021م متأثرة بالضغوط التضخمية التي واجهتها الاقتصادات العالمية والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز وأسعار المواد الأساسية

بشكل عام جراء الحرب الروسية-الاوكرانية. ولكن بالرغم من ارتفاعها، بقيت معدلات التضخم في مجلس التعاون دون المعدلات العالمية ويعزى ذلك إلى نجاح السياسات التي اتبعتها دول المجلس للحد من التأثير السلبي للتضخم المستورد على القدرة الشرائية والوضع المعيشي للمواطنين.

بالنسبة للتجارة الخارجية، سجلت بعض دول مجلس التعاون تحسناً ملحوظاً في الميزان التجاري خلال الربع الثاني من عام 2022م، وتحديداً المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر، في حين شهد الميزان التجاري استقراراً بشكل عام في الدول الأخرى. ورغم ارتفاع قيم الصادرات غير النفطية في دول المجلس عموماً إلا أن مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية اتخذت منحىً تنازلياً نتيجة نمو الصادرات النفطية بمعدلات أعلى من نمو الصادرات غير النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

وارتفع عرض النقد في مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بشكل مضطرد وواصل تسجيل نسب نمو إيجابية خلال النصف الأول من عام 2022م. وبلغ عرض النقد الضيق (م1) بنهاية يونيو 2022م حوالي 735.2 مليار دولار أمريكي، بنمو نسبته 3% مقارنة مع نهاية عام 2021م و4.5% مقارنة مع يونيو 2021م. وكذلك بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية يونيو 2022م نحو 1,428.7 مليار دولار أمريكي وبنسبة ارتفاع بلغت 5.1% مقارنة مع نهاية عام 2021م و8.0% مقارنة مع يونيو 2021م.

وارتفع كذلك إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية يونيو من عام 2022م بنسبة 0.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية عام 2021م، ليصل لنحو 667.7 مليار دولار أمريكي، مدعوماً بالارتفاع المسجل في المملكة العربية السعودية بنسبة 2.4%، والتي شكلت ما نسبته 67.2% من إجمالي صافي الأصول الأجنبية في مجلس التعاون. أما مقارنة مع يونيو 2021م فقد ارتفع إجمالي صافي الأصول بنسبة 1.6%.

وبالنسبة إلى أداء القطاع المصرفي، بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون بنهاية يونيو 2022م نحو 2,858 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.5% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية يونيو 2021م. وكذلك بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية يونيو 2022 نحو 1,710.3 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.0% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية يونيو 2021م. وحافظت المصارف في كافة دول مجلس التعاون على معدلات عالية لكفاية رأس المال، وارتفاعا في مؤشرات الربحية، في حين حافظت على معدلات منخفضة للقروض المتعثرة بشكل عام.

بالنسبة لأسواق الأوراق المالية، بلغ إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية ما يقارب 4.2 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2022م، أي بنمو بلغت نسبته 14.5% عن القيمة السوقية بنهاية ديسمبر 2021م وبنحو 22.5% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية النصف الأول من عام 2021م. أما بخصوص مؤشرات أسواق مجلس التعاون بنهاية يونيو 2022م فقد ارتفعت مقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م باستثناء بورصة مسقط، حيث تراوحت نسب النمو من 10.4% في سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى 0.9% في سوق دبي المالي. أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فقد كان أداء المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون متميزاً حيث ارتفع بنهاية النصف الأول من عام 2022م بنحو 3.9% عن مستواه بنهاية عام 2021م، في حين انخفضت مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية.

معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي العالمي

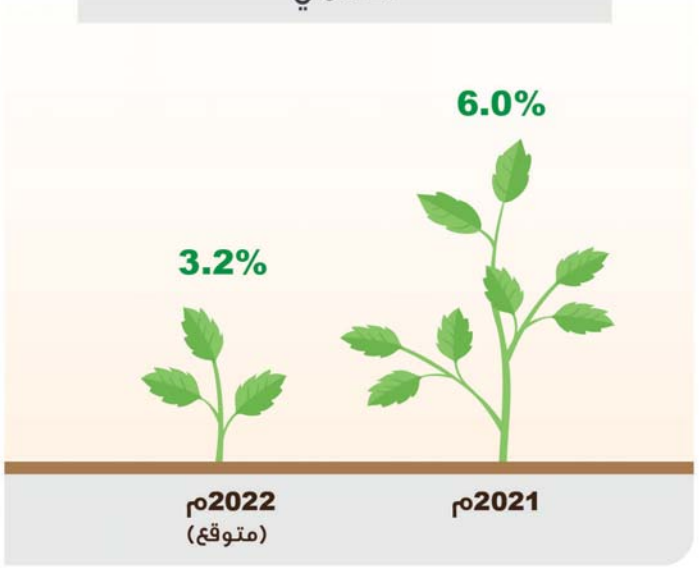

التضخم العالمي (%)

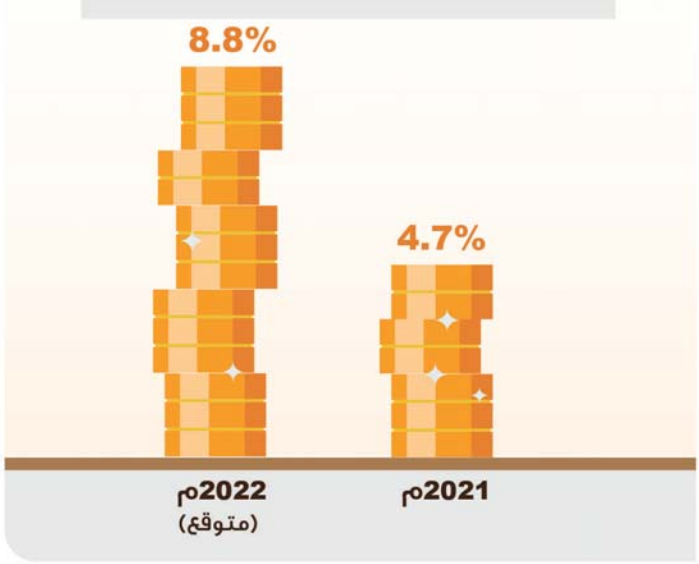

متوسط سعر برميل نفط برنت

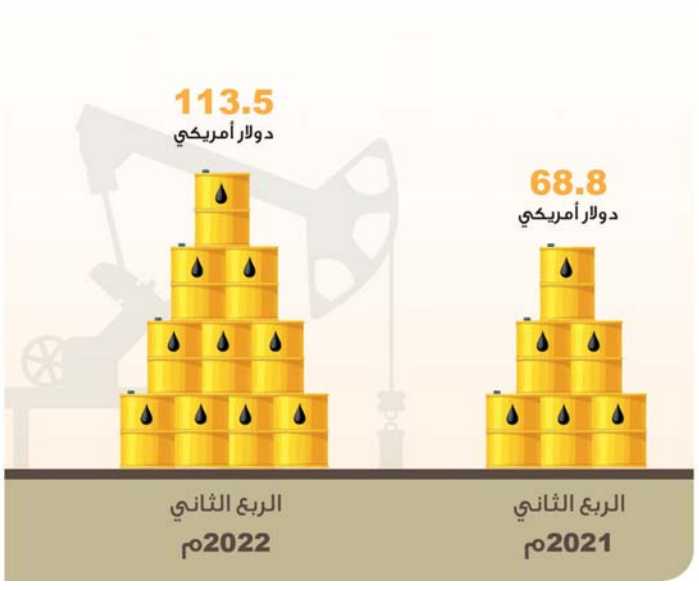

متوسط أسعار الغاز الطبيعي

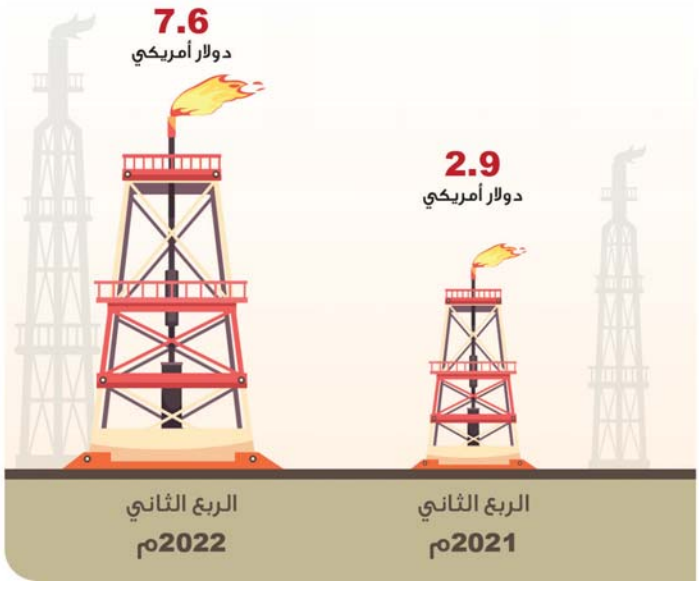

معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي في مجلس التعاون

التضخم في مجلس التعاون (%)

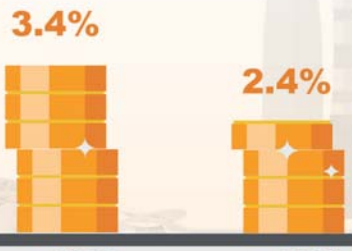

إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

أجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية

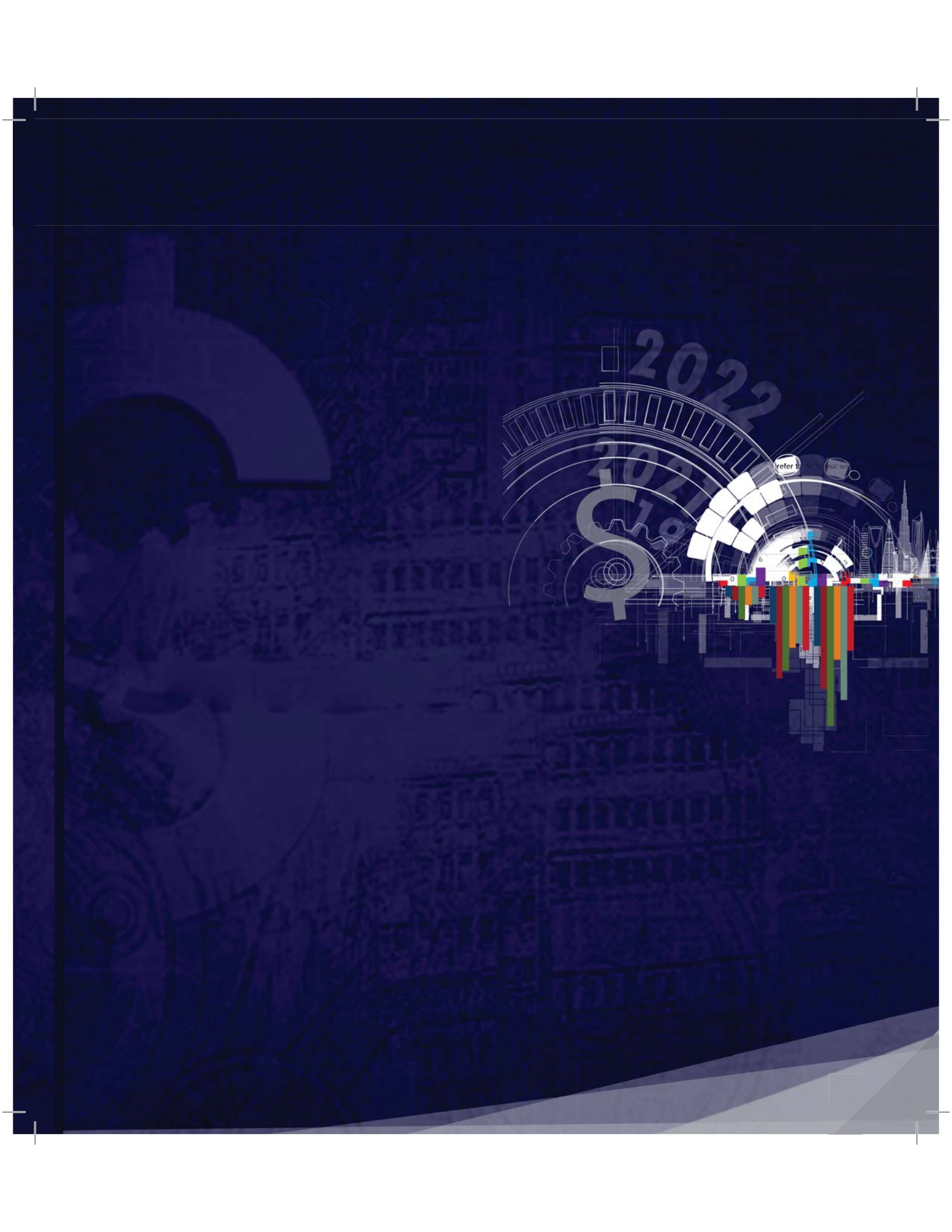
2022
2021

أولاً:
التطورات الاقتصادية الدولية

تشير تقديرات كافة مؤسسات التنمية العالمية إلى أن أداء الاقتصاد العالمي سيشهد تراجعاً خلال الفترة 2022-2023م. وتحديداً، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي من 6.0% في عام 2021م، إلى نحو 3.2% و2.7% في عامي 2022م و2023م، على التوالي (شكل 1).

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، 2019-2023م

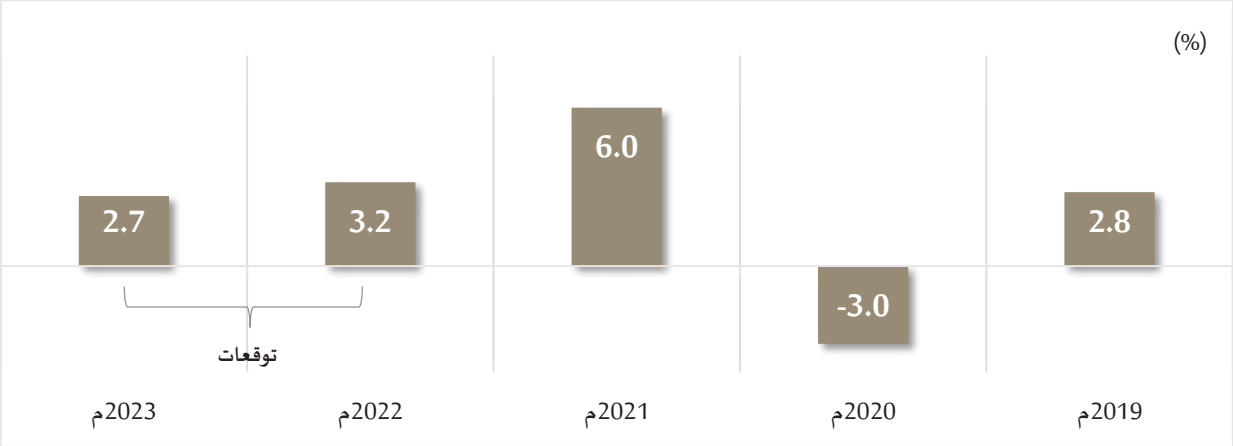

المصدر: صندوق النقد الدولي

ويترافق تراجع النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022م مع ضغوط تضخمية كبيرة دفعت بالبنوك المركزية حول العالم إلى رفع معدلات الفائدة لكبح جماح الارتفاع العام في أسعار المستهلكين الناجم عن تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الغذائية بشكل غير مسبوق.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.8% في عام 2022م، على أن ينخفض ليبلغ نحو 6.5% في عام 2023م. ويأتي ارتفاع معدلات التضخم على أعقاب الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية والذي صاحبه ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية. وتشير البيانات إلى أن معدلات التضخم في مجلس التعاون استقرت على مستوى منخفض نسبياً خلال تلك الفترة نتيجة السياسات الملائمة التي اتخذتها دول مجلس التعاون (شكل 2).

شكل 2: التضخم العالمي، 2019 – 2023م

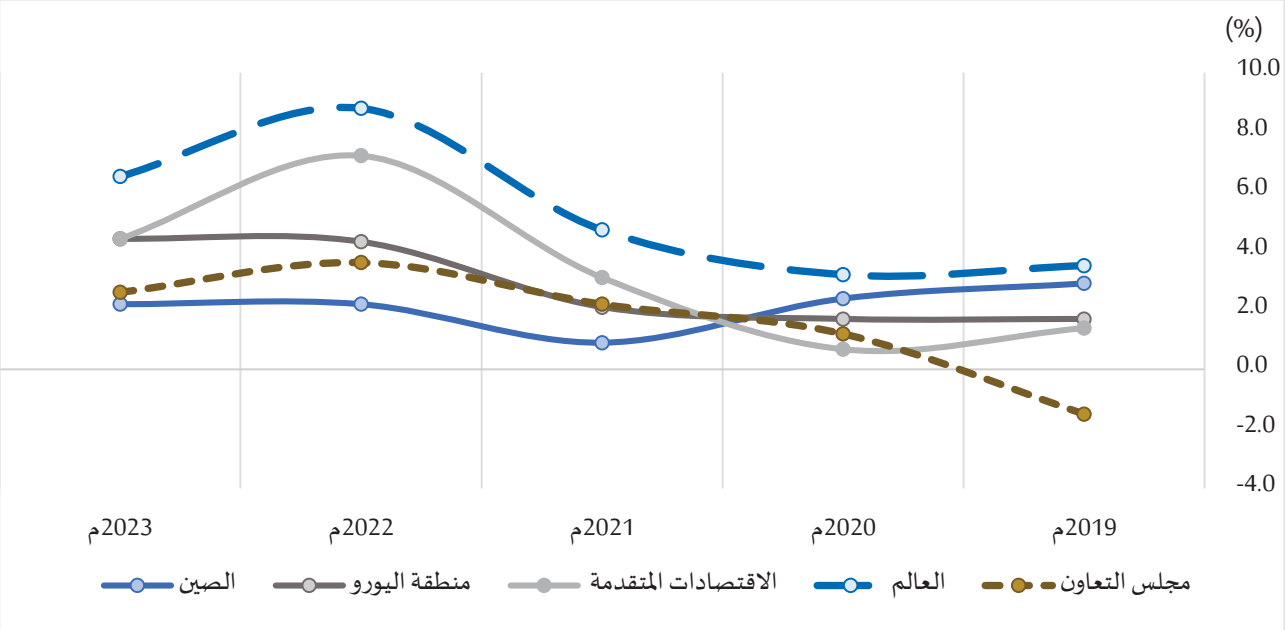

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي، صندوق النقد الدولي

وواصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال النصف الأول من عام 2022م عقب الحرب الروسية-الأوكرانية، علماً أنها قد بدأت الارتفاع منذ الربع الثالث من عام 2020م بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في الربع الثاني من عام 2020م جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. وبلغ متوسط سعر برميل نفط برنت نحو 113.5 دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2022م، مقارنة مع 68.8 دولار أمريكي لمتوسط السعر في الربع الثاني من عام 2021م (شكل 3).

شكل 3: أسعار النفط الخام، الربع الأول 2020 – الربع الثاني 2022م

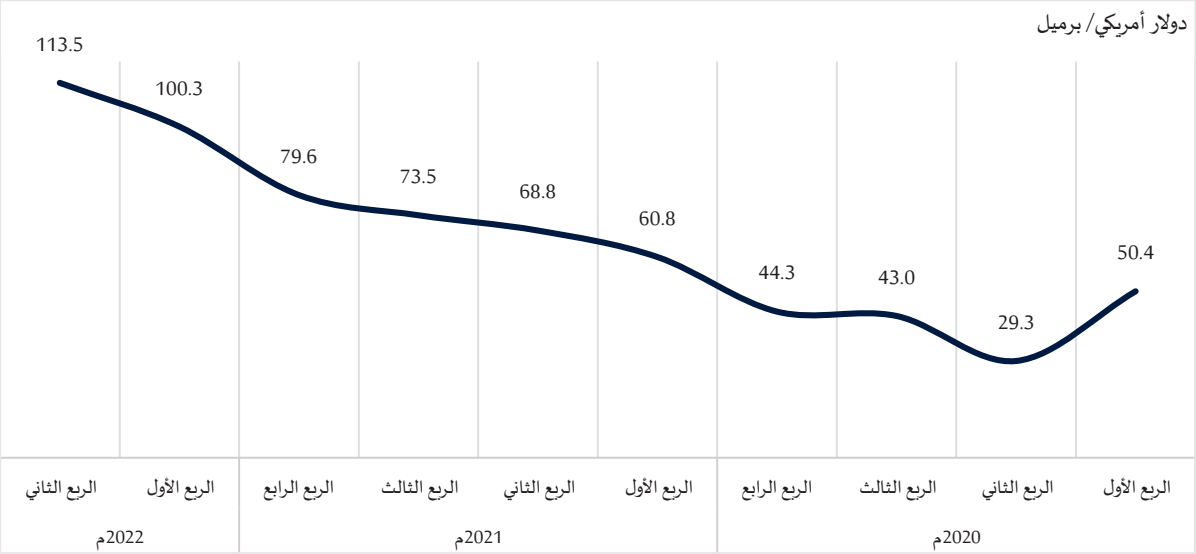

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية (https://www.eia.gov)

وارتفعت كذلك أسعار الغاز الطبيعي بشكل حاد في الأسواق العالمية في النصف الأول من عام 2022م، وشهدت نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط، حيث بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 7.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في الربع الثاني من عام 2022م، مقارنة مع 4.7 دولار أمريكي في الربع الأول من العام و2.9 دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2021م. (شكل 4).

شكل 4: أسعار الغاز الطبيعي
الربع الأول 2019 – الربع الثاني 2022م

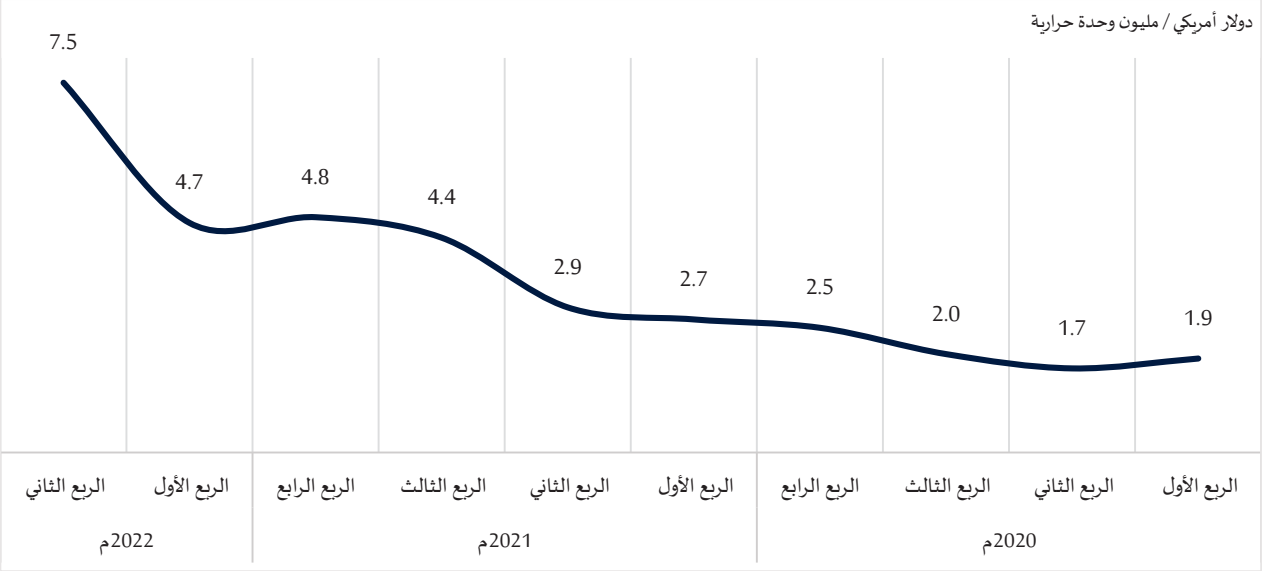

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية (https://www.eia.gov)

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العالمية فقد سجلت الأسواق الرئيسية تراجعاً ملحوظاً بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م، حيث انخفضت مؤشرات هذه الأسواق بنسب تراوحت بين -20.9% لمؤشر مورغن ستانلي العالمي (MSCI) و -2.9% لمؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100) (شكل 5).

شكل 5: أداء أسواق الأوراق المالية العالمية
يونيو 2022م/ ديسمبر 2021م

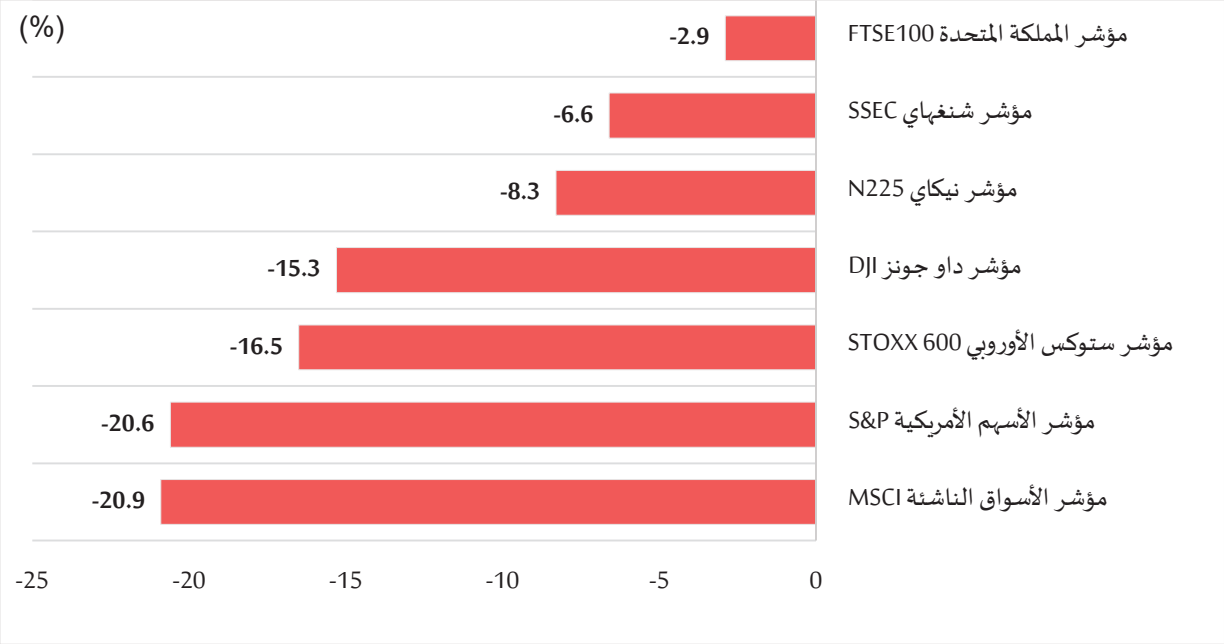

المصدر: أداء أسواق المال العالمية (https://www.investing.com)

أما بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية النصف الأول من عام 2021م، فقد انخفضت مؤشرات معظم الأسواق الرئيسية العالمية باستثناء مؤشر المملكة المتحدة فوتسي 100 الذي سجل ارتفاعاً طفيفاً بنحو 1.9%، حيث انخفضت مؤشرات الأسواق وبنسب متفاوتة أيضاً (شكل 6).

شكل 6: أداء أسواق الأوراق المالية العالمية

يونيو 2022م / يونيو 2021م

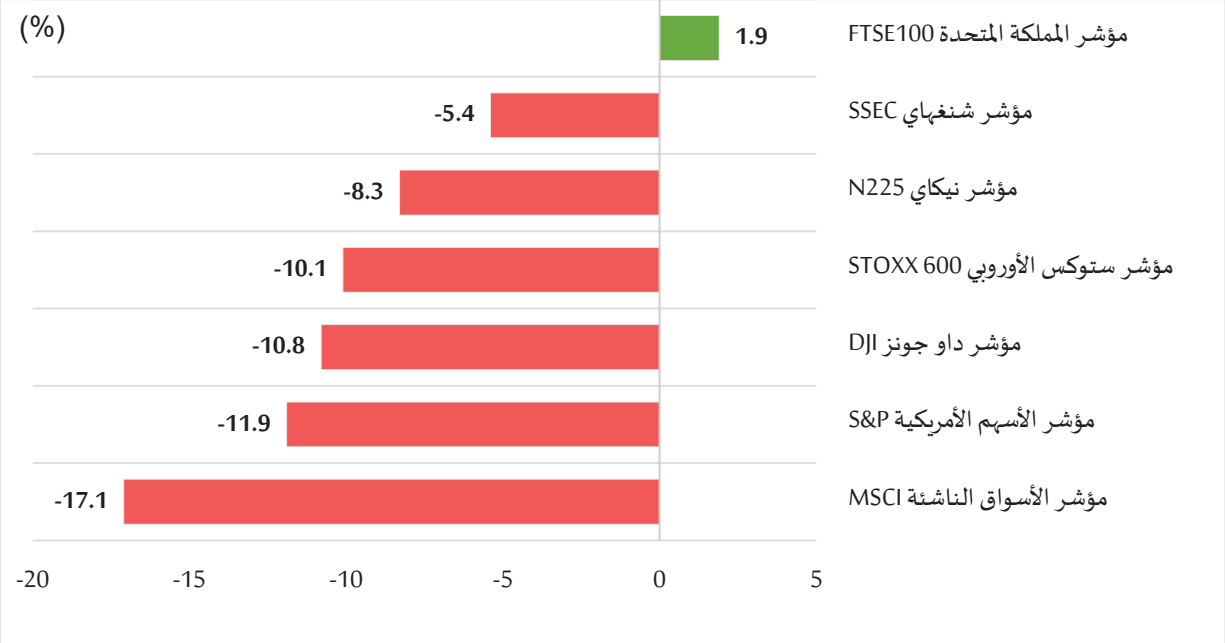

المصدر: أداء أسواق المال العالمية (https://www.investing.com)

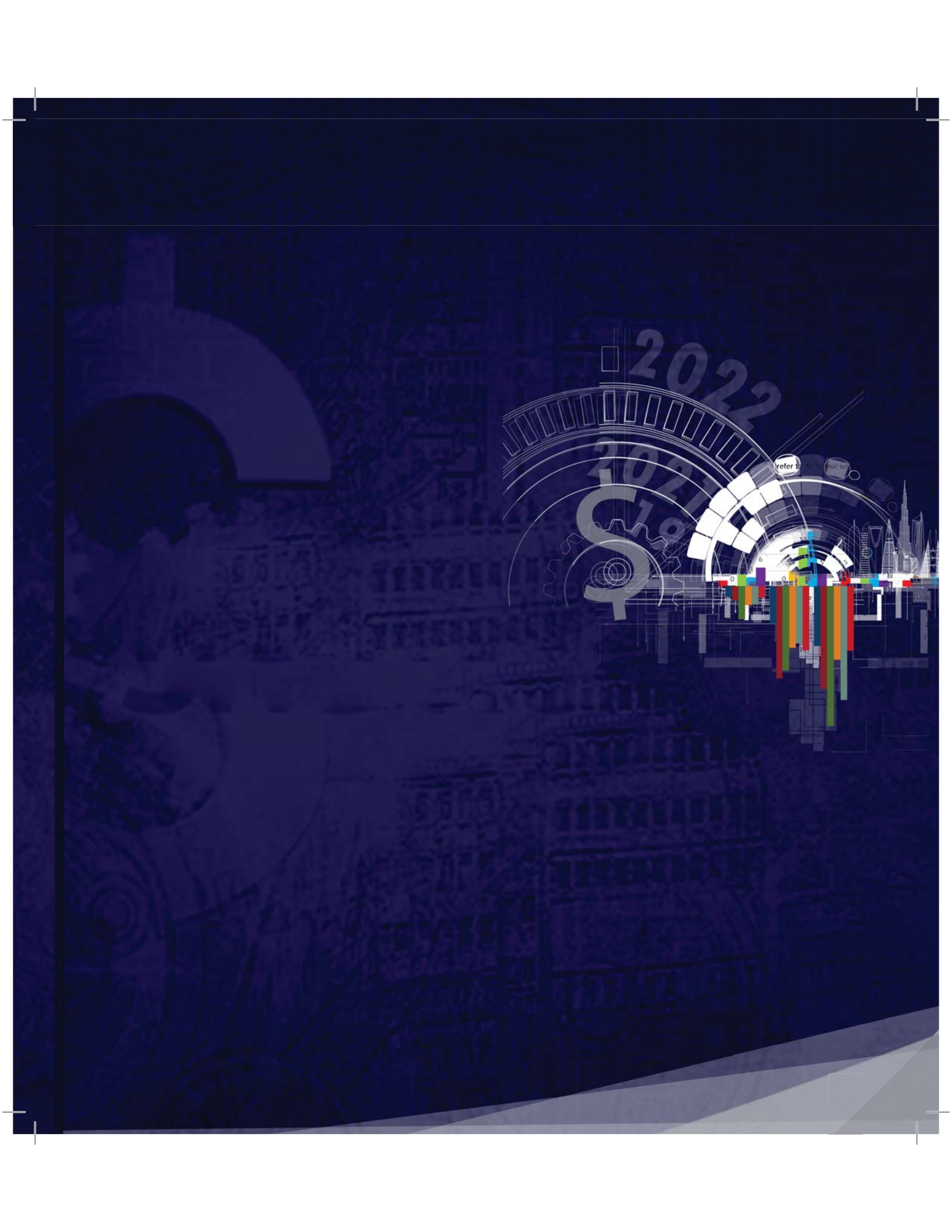
2022
2021

ثانياً:

التطورات الاقتصادية في مجلس التعاون

سجلت كافة دول مجلس التعاون معدلات نمو اقتصادي في النصف الأول من عام 2022م مقارنة مع النصف الأول من عام 2021م، وتفاوتت معدلات النمو بين 3.9% في سلطنة عمان و 11% في المملكة العربية السعودية (شكل 7).

ونجم هذا الأداء الاقتصادي عن تسجيل كافة اقتصادات دول مجلس التعاون معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأول والربع الثاني من عام 2022م على حد سواء مقارنة مع معدلات النمو المسجلة خلال الربعين المماثلين من العام 2021م، خاصة خلال الربع الثاني من عام 2022م حيث سجلت اقتصادات دول مجلس التعاون نسب نمو أعلى من تلك المسجلة في الربع الأول من العام (جدول 1).

شكل 7: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة*
النصف الأول 2021- النصف الأول 2022م**

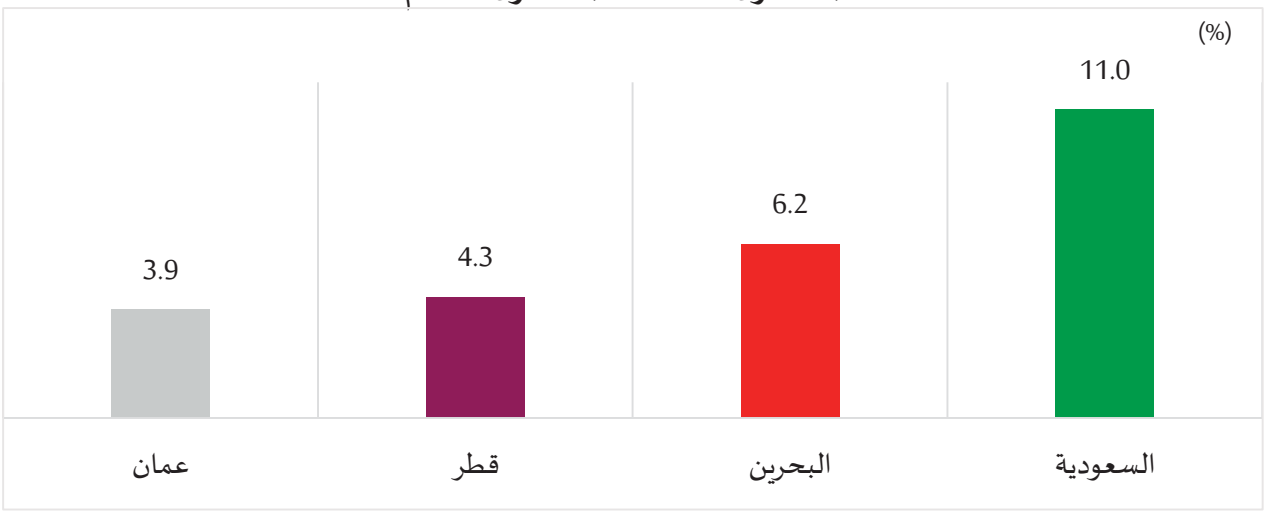

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

*سنة الأساس 2010=100 في كل من البحرين والسعودية و2018=100في كل من عمان وقطر

** بيانات الإمارات والكويت غير متوفرة

جدول 1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الأول والربع الثاني من عام 2022م

الدولة	الربع الثاني 2022م مقارنة بالربع الثاني 2021م (%)	الربع الأول 2022م مقارنة بالربع الأول 2021م (%)
الإمارات	...	8.4
البحرين	6.9	5.4
السعودية	12.2	9.9
عُمان	5.4	2.4
قطر	6.3	2.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

*سنة الأساس 2010=100 في كل من البحرين والسعودية و2018=100في كل من عمان وقطر

** بيانات الكويت غير متوفرة

... غير متوفرة

وكذلك الأمر على مستوى القطاع النفطي (يشمل أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة) والقطاع غير النفطي حيث سجلت كافة دول مجلس التعاون معدلات نمو عالية خلال النصف الأول من عام 2022م خاصة في القطاع النفطي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وتراوحت نسب نمو القطاع النفطي بالأسعار الجارية بين 116.7% في المملكة العربية السعودية و47.4% في مملكة البحرين. وفيما يتعلق بالقطاع غير النفطي، فقد تراوحت نسب النمو بين 20.3% في دولة قطر و 12.4% في سلطنة عمان (شكل 8).

شكل 8: معدلات نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي والقطاع غير النفطي*، النصف الأول 2022م/النصف الأول 2021م

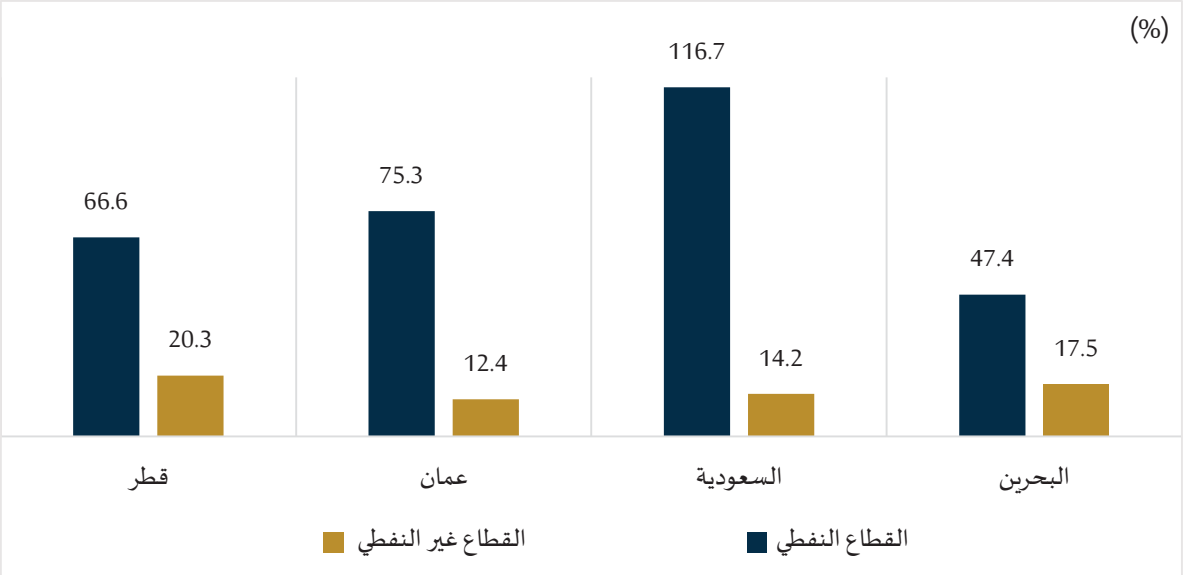

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

* بيانات الإمارات والكويت غير متوفرة

أما على المستوى الربع سنوي فقد سجل كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي معدلات نمو عالية بالأسعار الجارية خلال الربع الأول والربع الثاني من عام 2022م مقارنة مع الربعين المماثلين من عام 2021م، خاصة خلال الربع الثاني (جدول 2 وجدول 3).

جدول 2: معدلات نمو القطاع النفطي* بالأسعار الجارية في الربعين الأول والثاني من عام 2022م

الدولة	الربع الثاني 2022م مقارنة بالربع الثاني 2021م (%)	الربع الأول 2022م مقارنة بالربع الأول 2021م (%)
الإمارات	..	44.1
البحرين	51.7	42.2
السعودية	125.0	106.5
عُمان	75.8	74.8
قطر	70.6	62.1

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي
* بيانات الكويت غير متوفرة
... غير متوفرة

جدول 3: معدلات نمو القطاع غير النفطي* بالأسعار الجارية في الربعين الأول والثاني من عام 2022م

الدولة	الربع الثاني 2022م مقارنة بالربع الثاني 2021م (%)	الربع الأول 2022م مقارنة بالربع الأول 2021م (%)
الإمارات	...	16.1
البحرين	17.8	17.2
السعودية	15.7	12.6
عُمان	15.0	9.8
قطر	23.2	17.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي
* بيانات الكويت غير متوفرة
... غير متوفرة

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت دول مجلس التعاون منحى تنازلي منذ أوائل عام 2020م وتراوحت في الربع الثاني من عام 2022م بين نحو 82% في مملكة البحرين و55% في دولة قطر (شكل 9).

شكل 9: مساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2020 - الربع الثاني 2022م

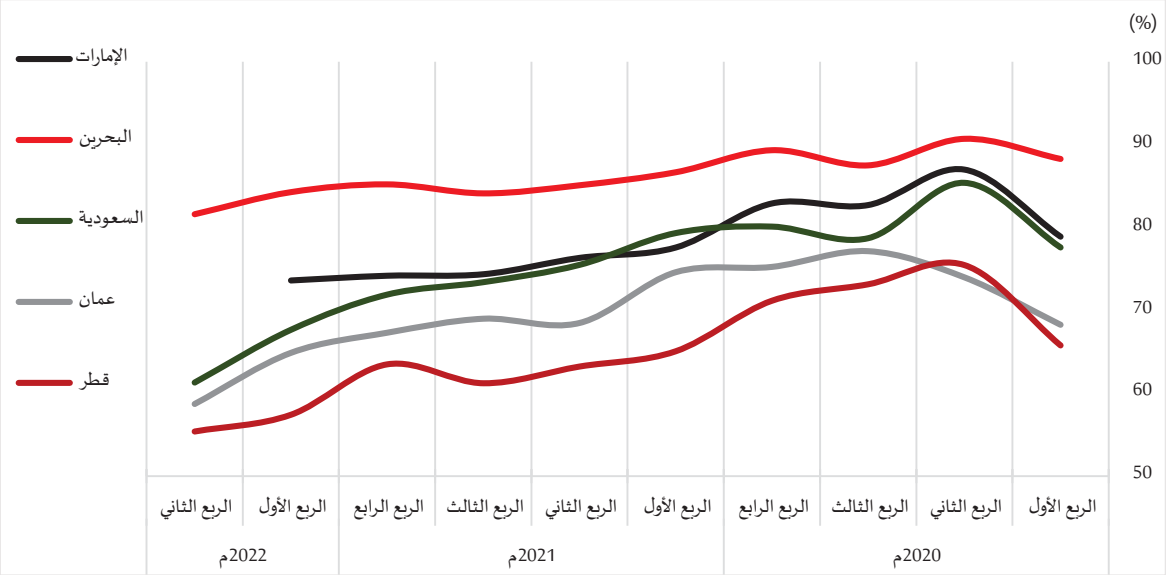

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

*بيانات الإمارات غير متوفرة للربع الثاني 2022م

** بيانات الكويت غير متوفرة

استقرت معدلات التضخم في الدول الأعضاء لمجلس التعاون على مستويات مقبولة نسبياً خلال عام 2021م ، إلا أنها شهدت ارتفاعاً خلال الربعين الأول والثاني من عام 2022م مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021م متأثرة بالضغوط التضخمية التي واجهتها الاقتصاديات العالمية والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز وأسعار المواد الأساسية بشكل عام جراء الحرب الروسية-الاوكرانية (شكل 10، شكل 11). إلا أن معدلات التضخم في مجلس التعاون بقيت دون المعدلات العالمية ويعزى ذلك إلى نجاح السياسات التي اتبعتها دول المجلس للحد من التأثير السلبي للتضخم المستورد على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين.

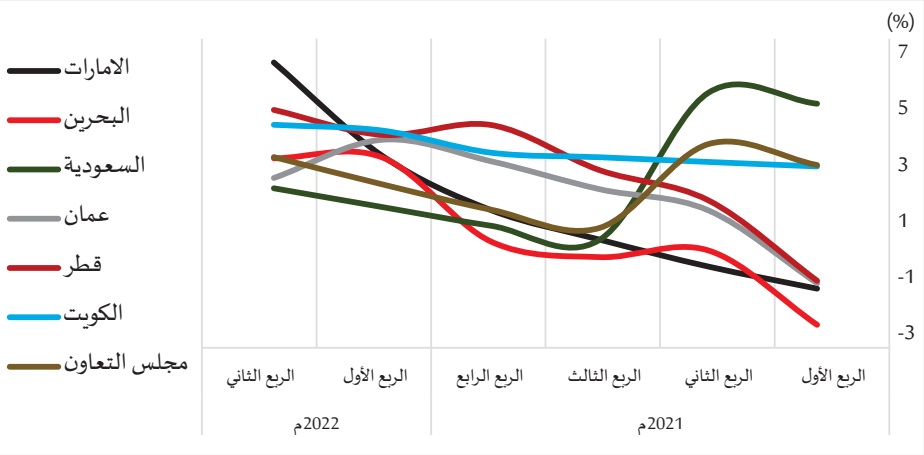

شكل 10: التضخم الربعي (مقارنة مع الربع السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021- الربع الثاني 2022م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

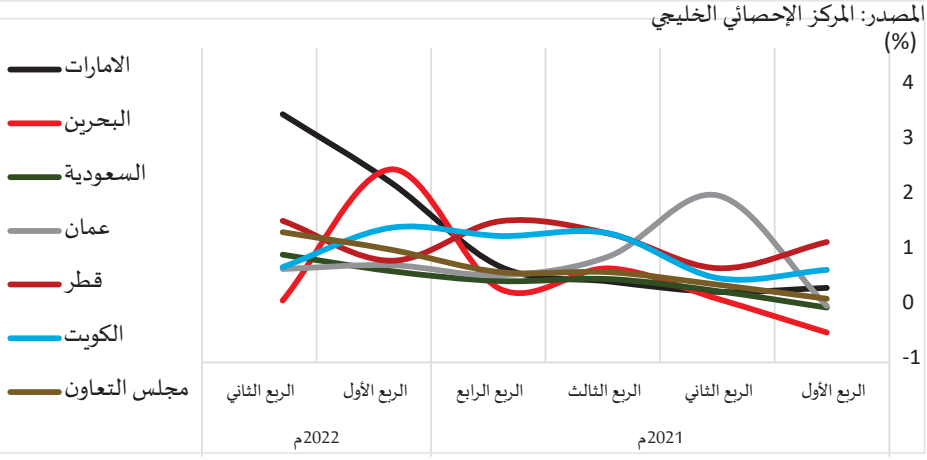

شكل 11: التضخم الربعي (مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021 - الربع الثاني 2022م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

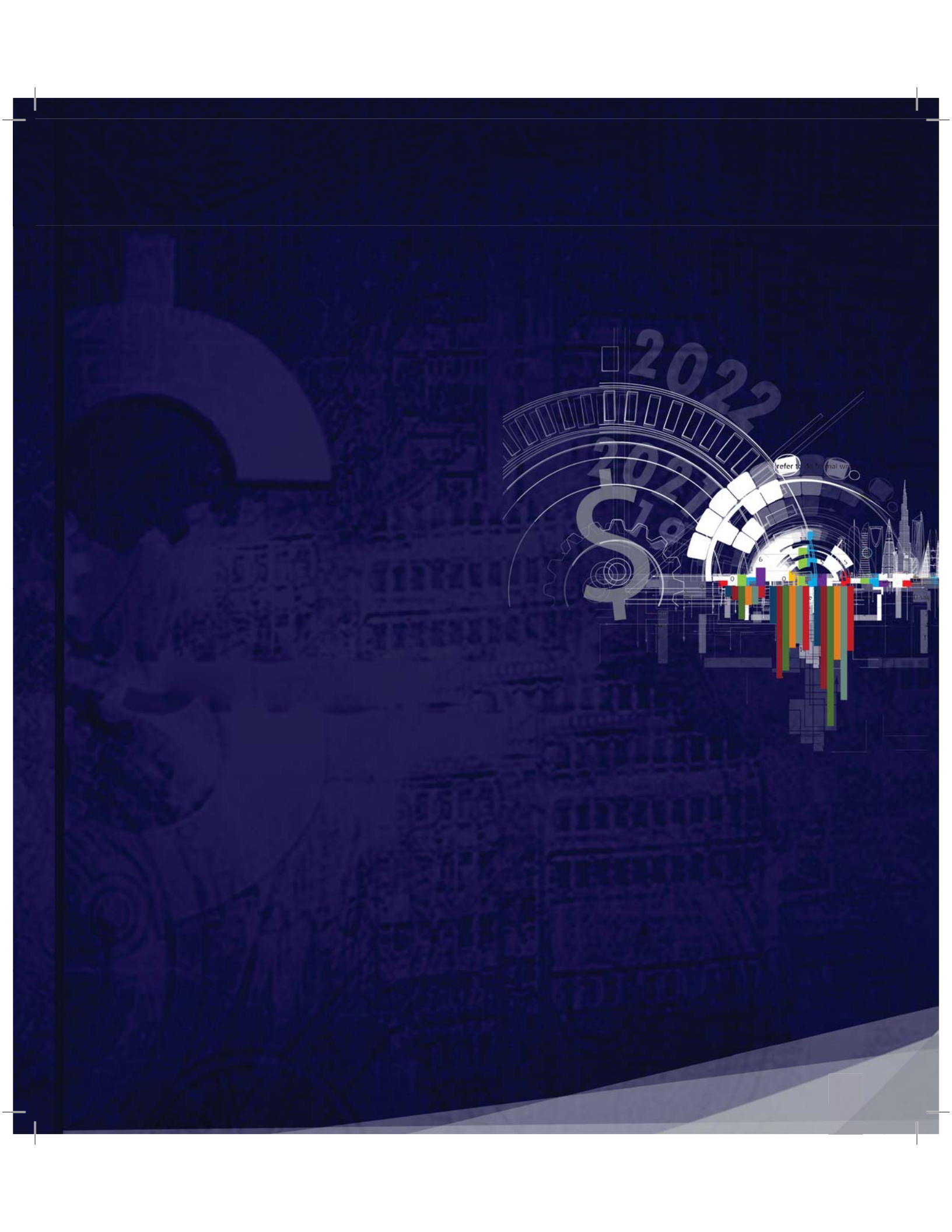
2022
2021

ثالثاً:
التجارة الخارجية لمجلس التعاون

في دولة الإمارات العربية المتحدة، شهدت الصادرات السلعية غير النفطية والواردات السلعية نمواً مستقرا خلال أرباع عام 2021م والنصف الأول من عام 2022م واستقر العجز في الميزان التجاري (بدون النفط) عند مستويات متقاربة (شكل 12).

شكل 12: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري –دولة الإمارات العربية المتحدة
الربع الأول 2021 – الربع الثاني 2022م

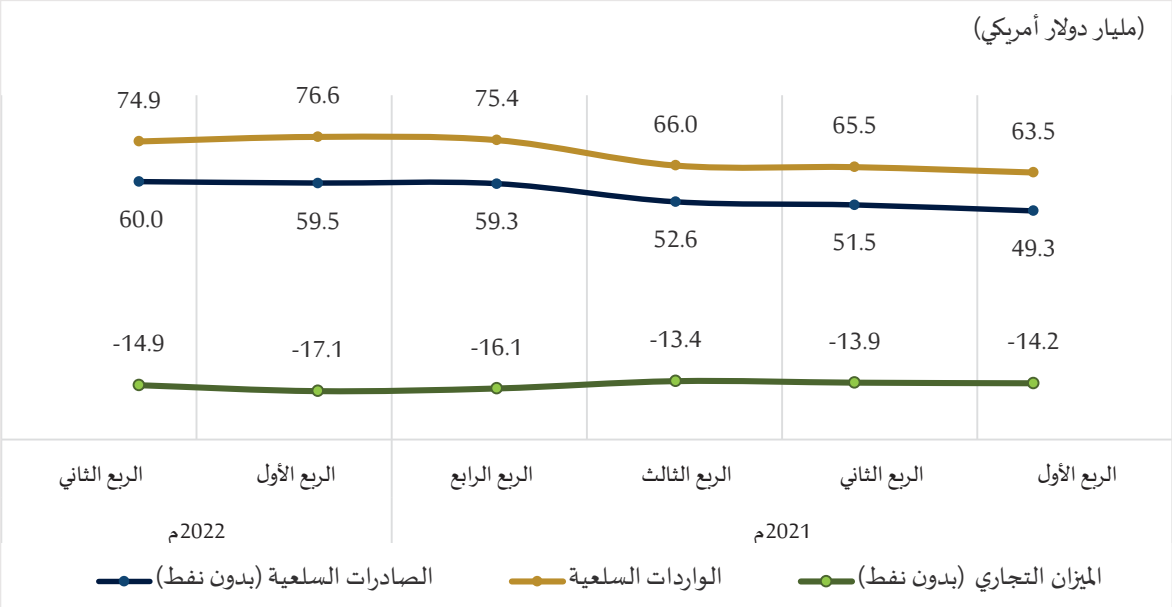

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي مملكة البحرين تم تسجيل تحسن في الميزان التجاري (بدون النفط) بسبب الارتفاع المستمر في قيمة الواردات السلعية، حيث انخفض عجز الميزان التجاري تدريجياً وحتى أنه سجل فائضاً في الربع الأول من عام 2022م (شكل 13).

شكل 13: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – مملكة البحرين
الربع الأول 2021 - الربع الثاني 2022م

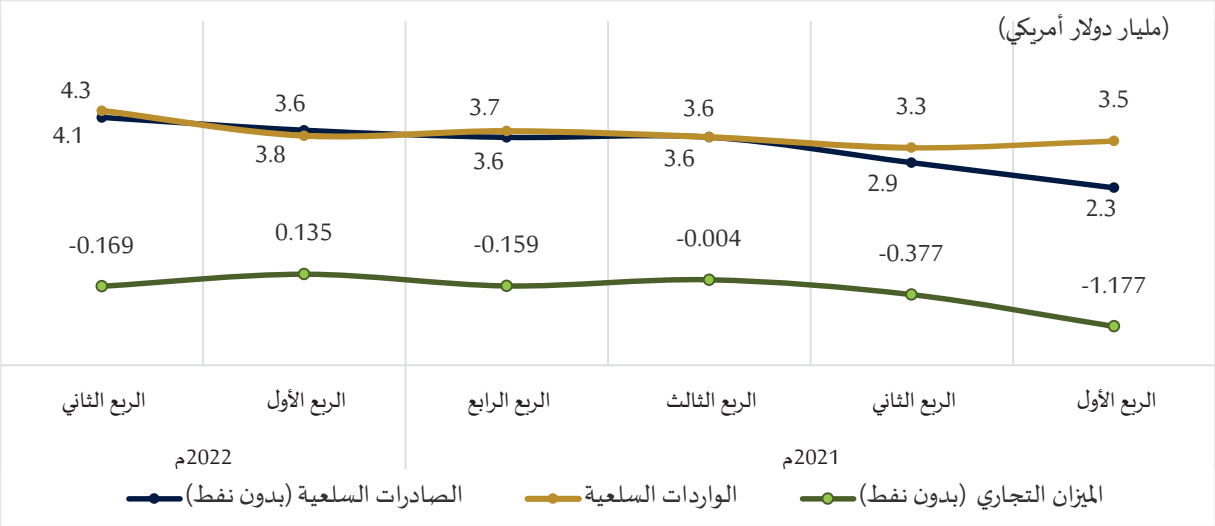

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وسجل الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية مع استقرار نسبي لقيمة الواردات السلعية (شكل 14).

شكل 14: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – المملكة العربية السعودية
الربع الأول 2021 - الربع الثاني 2022م

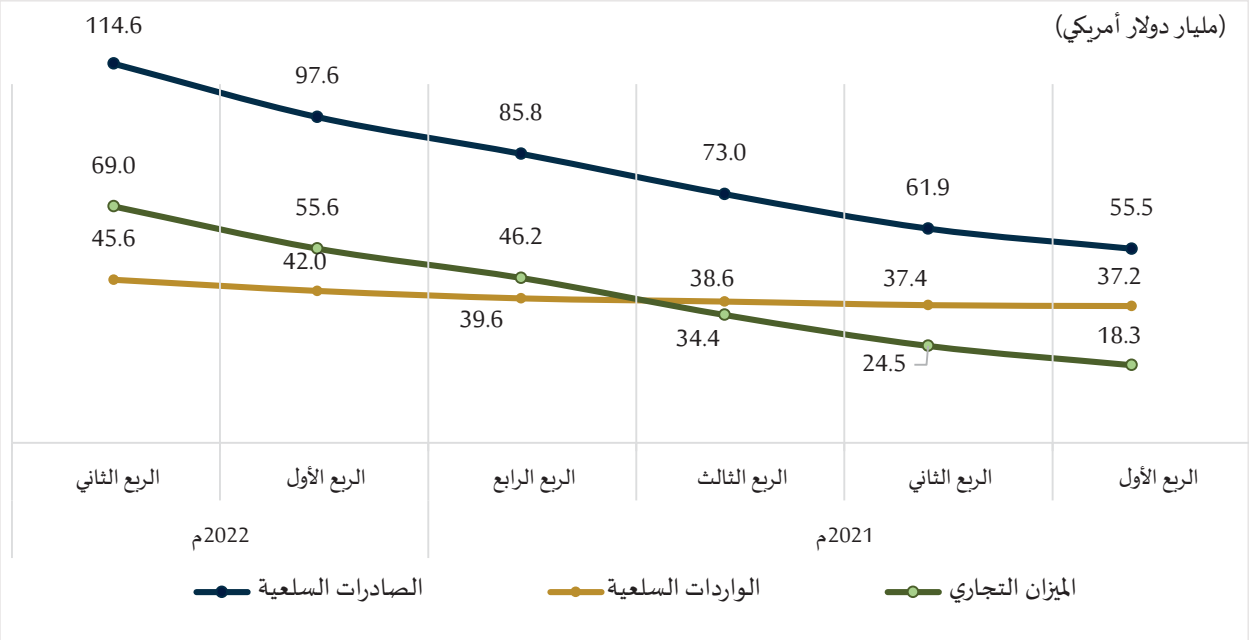

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وحافظ الميزان التجاري في سلطنة عُمان على فوائض تجارية منذ الربع الأول عام 2021م وخلال النصف الأول من عام 2022م رغم ارتفاع قيمة الواردات السلعية بشكل ملحوظ في الربع الثاني من عام 2022م (شكل 15).

شكل 15: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – سلطنة عُمان
الربع الأول 2021 - الربع الثاني 2022م

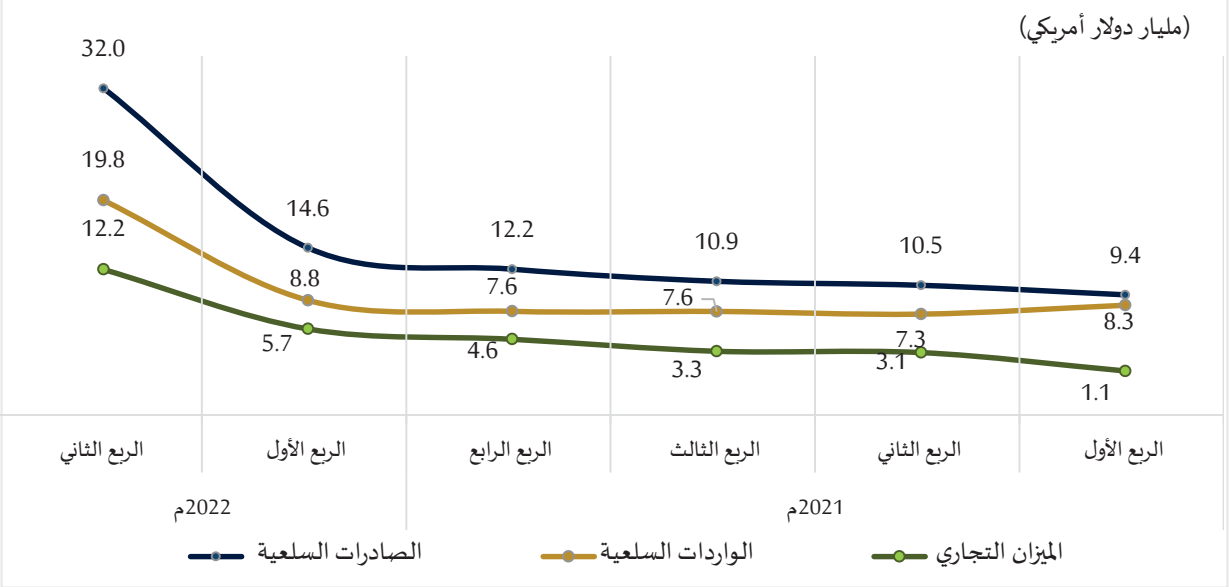

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي دولة قطر شهدت التجارة الخارجية تحسناً مستمراً منذ بداية عام 2021م حيث ارتفعت الواردات السلعية والصادرات السلعية على حد سواء، مما أدى إلى تسجيل فوائض متزايدة في الميزان التجاري (شكل 16).

شكل 16: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة قطر
الربع الأول 2021 - الربع الثاني 2022م

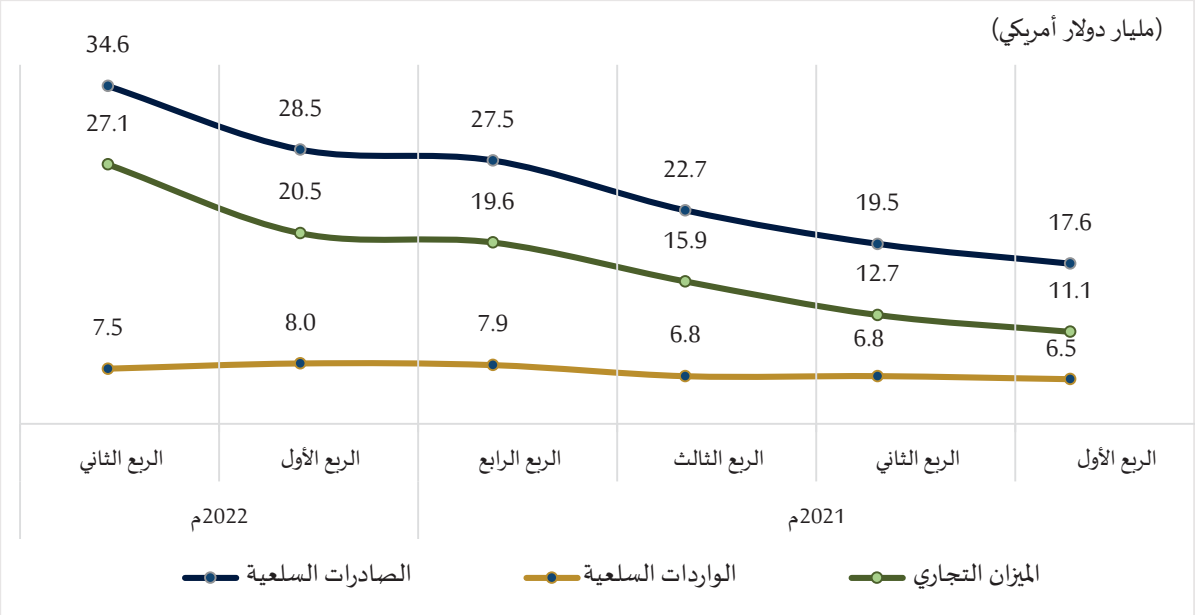

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وكذلك الأمر في دولة الكويت حيث استقرت قيمة الواردات السلعية وسجل الميزان التجاري فائضاً خلال أرباع عام 2021م رغم الانخفاض الحاد في الصادرات السلعية في الربع الثالث من العام (شكل 17).

شكل 17: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة الكويت
الربع الأول 2021 - الربع الرابع 2021م

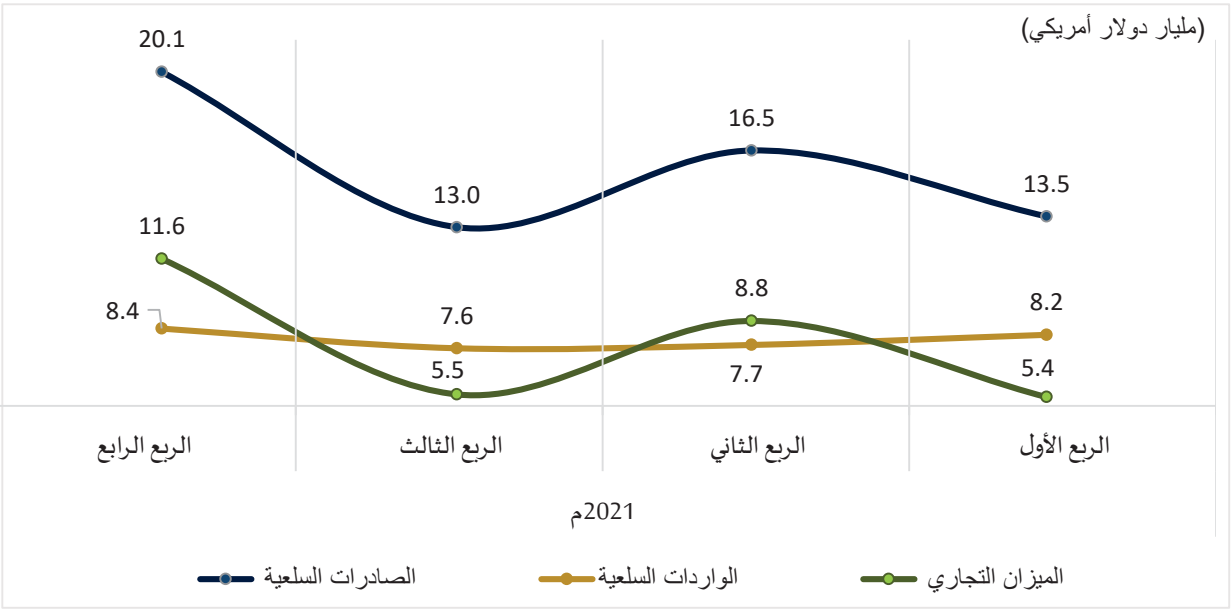

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي،

ملاحظة:لا تتوفر بيانات الربع الأول والثاني لعام 2022م

ورغم ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية في دول مجلس التعاون إلا أن مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية اتخذت منحىً تنازلياً نتيجة نمو الصادرات النفطية بمعدلات أعلى من نمو الصادرات غير النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط (شكل 18).

شكل 18: مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات*
الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

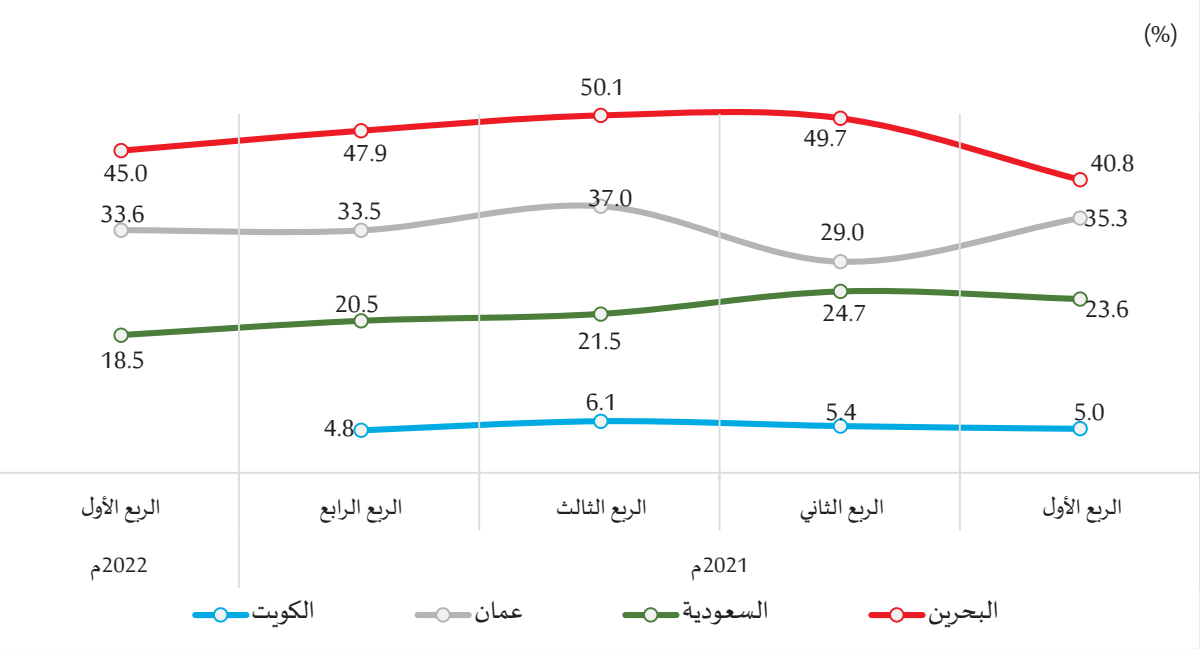

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

* بيانات الكويت غير متوفرة للربع الأول 2022م

ملاحظة:المساهمة غير متوفرة لكل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والربع الأول 2022م لدولة الكويت

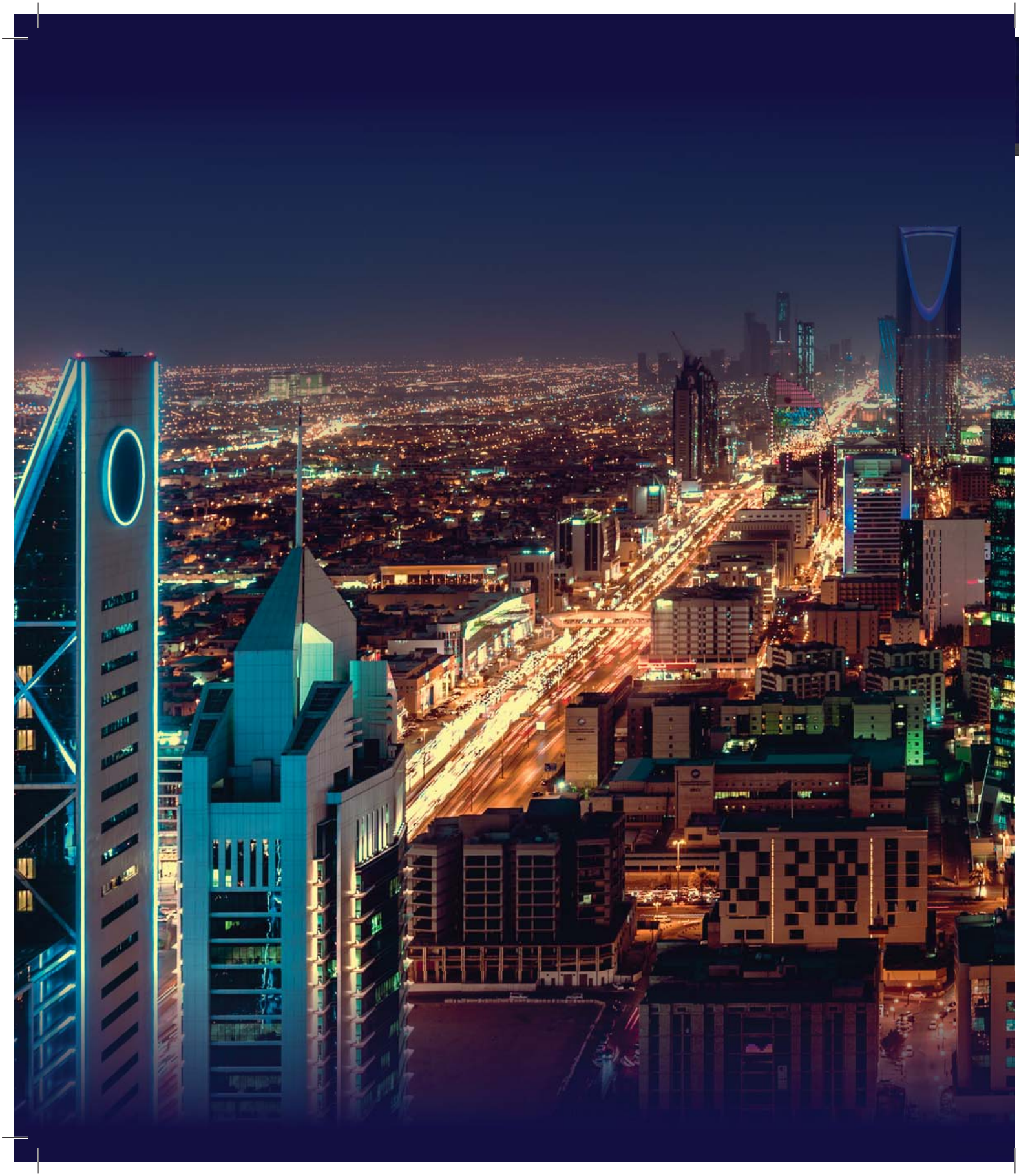

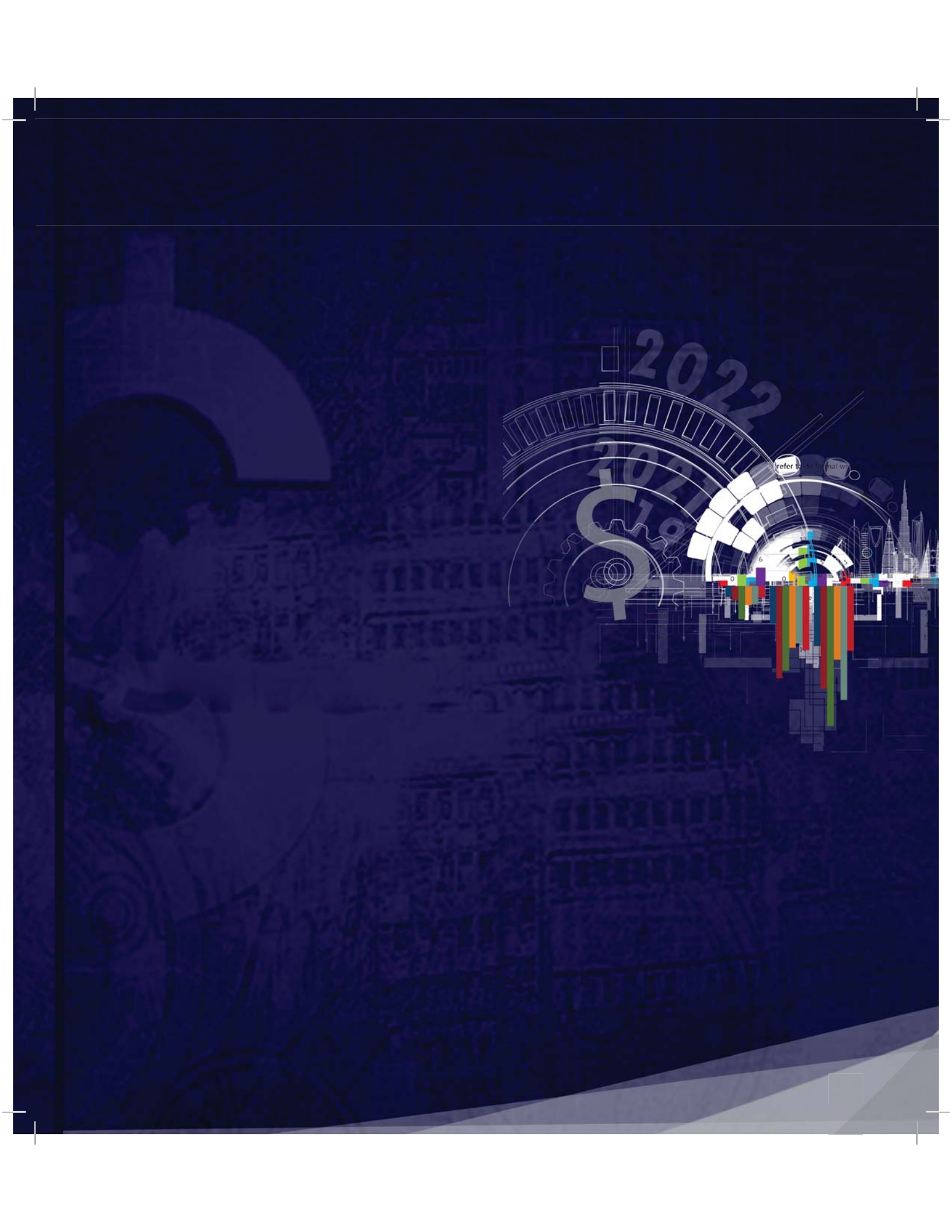
2022
2021

رابعاً:

التطورات النقدية في مجلس التعاون

عرض النقد في مجلس التعاون

ارتفع عرض النقد في مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بشكل مضطرد وواصل خلال النصف الأول من عام 2022م تسجيل نسب نمو إيجابية. وبلغ عرض النقد الضيق (م1) بنهاية يونيو 2022م حوالي 735.2 مليار دولار أمريكي، بنمو نسبته 3.0% مقارنة مع نهاية عام 2021م و4.5% مقارنة مع يونيو 2021م. وكذلك بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية يونيو 2022م نحو 1,428.7 مليار دولار أمريكي وبنسبة ارتفاع بلغت 5.1% مقارنة مع نهاية عام 2021م و8.0% مقارنة مع يونيو 2021م (شكل 19).

شكل 19: معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون
يناير 2020 – يونيو 2022م

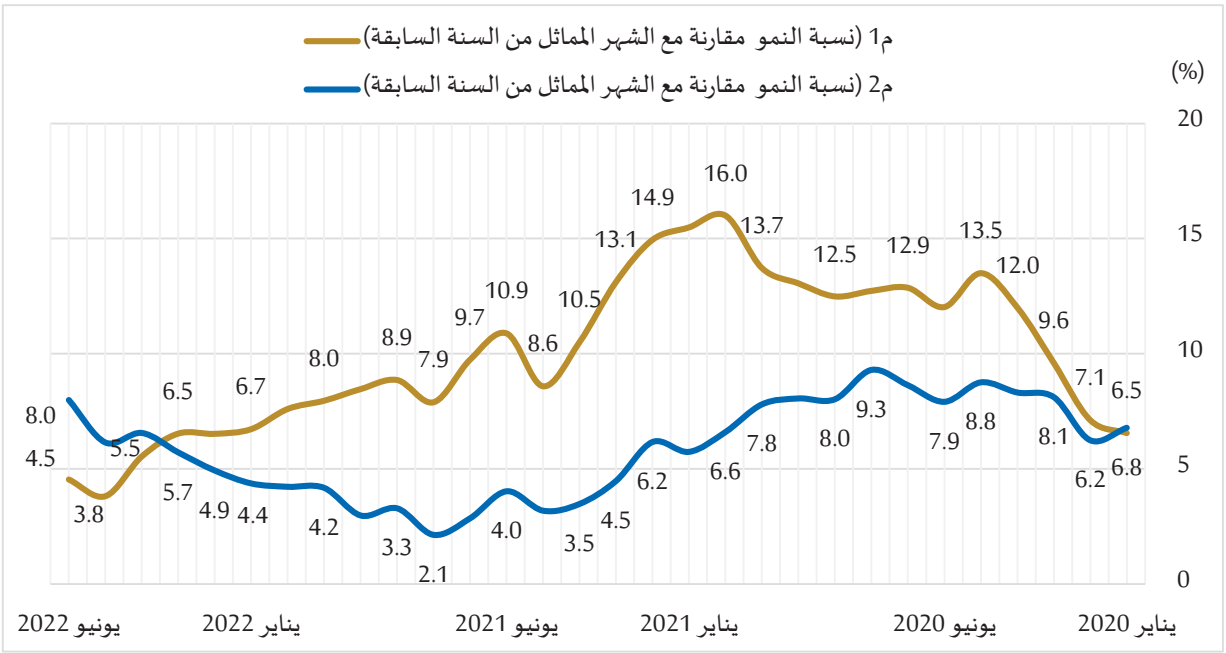

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وجاء الارتفاع في عرض النقد نتيجة ارتفاع شبه النقد (الودائع الادخارية ولأجل) بنهاية يونيو من عام 2022م بنحو 11.3% مقارنة مع حجمه بنهاية شهر يونيو 2021م، ونمو الودائع النقدية بنحو 5.2%، في حين سجل النقد المتداول خارج البنوك نمواً طفيفاً بنسبة 0.2% بذات الفترة (شكل 20).

شكل 20: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد بمجلس التعاون
يناير 2020 - يونيو 2022م

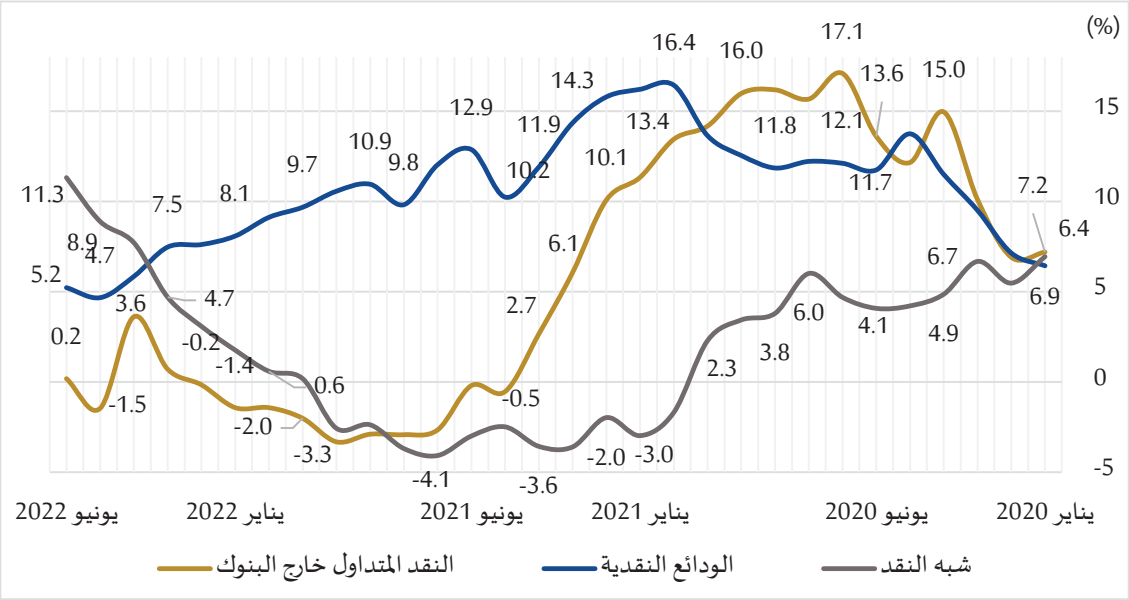

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وعلى مستوى الدول الأعضاء، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) ارتفاعاً في معظم دول مجلس التعاون بنهاية يونيو 2022م مقارنة بنهاية يونيو 2021م. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو بنسبة بلغت 10.1%، تلتها مملكة البحرين بنسبة 9.3%. وسجلت كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت نمواً بنسب 3.8%، و3.6%، و0.3%، على التوالي، في حين انخفض عرض النقد بنحو 5.4% في دولة قطر (جدول 4).

جدول 4: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م/ يونيو 2021م

الدولة	عرض النقد م1 (%)	الودائع النقدية (%)	النقد المتداول خارج البنوك(%)
الإمارات	10.1	11.1	**4.4**
البحرين	9.3	13.1	**-6.2**
عُمان	3.8	6.6	**-5.1**
السعودية	3.6	4.3	**-1.1**
الكويت	0.3	1.0	**-4.2**
قطر	-5.4	-6.2	**4.1**
مجلس التعاون	**4.5**	**5.2**	**0.2**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ونتيجة للنمو المسجل بعرض النقد م1 والودائع شبه النقدية، سجل عرض النقد بمعناه الواسع م2 نمواً في جميع دول مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من عام 2022م مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وتراوحت نسب النمو بين3.3% في سلطنة عمان و 13.3% في مملكة البحرين (جدول 5).

جدول 5: معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م/ يونيو 2021م

الدولة	عرض النقد م2 (%)	الودائع شبه النقدية (%)
الإمارات	9.0	8.1
البحرين	13.3	-0.1
السعودية	7.7	22.0
عُمان	3.3	3.0
قطر	9.3	14.7
الكويت	4.8	7.1
مجلس التعاون	**8.0**	**11.3**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

ارتفع إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية يونيو من عام 2022م بنسبة 0.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية عام 2021م، ليصل لنحو 667.7 مليار دولار أمريكي، مدعوماً بالارتفاع المسجل في المملكة العربية السعودية بنسبة 2.4%، والتي شكلت ما نسبته 67.2% من إجمالي صافي الأصول الأجنبية في مجلس التعاون. أما مقارنة مع يونيو 2021م فقد ارتفع إجمالي صافي الأصول بنسبة 1.6% (جدول 6).

جدول 6: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، يونيو 2022م

الدولة	القيمة (مليار دولار أمريكي) يونيو 2022م	النمو مقارنة مع يونيو 2021 (%)	النمو مقارنة مع ديسمبر 2021م (%)
الإمارات	118.1	7.8	**-7.0**
البحرين	3.5	-7.9	**-9.7**
السعودية	448.8	1.1	**2.4**
عُمان	14.4	-11.2	**-18.8**
قطر	41.1	1.0	**0.7**
الكويت	**41.8**	**-2.2**	**5.2**
مجلس التعاون	**667.7**	**1.6**	**0.1**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

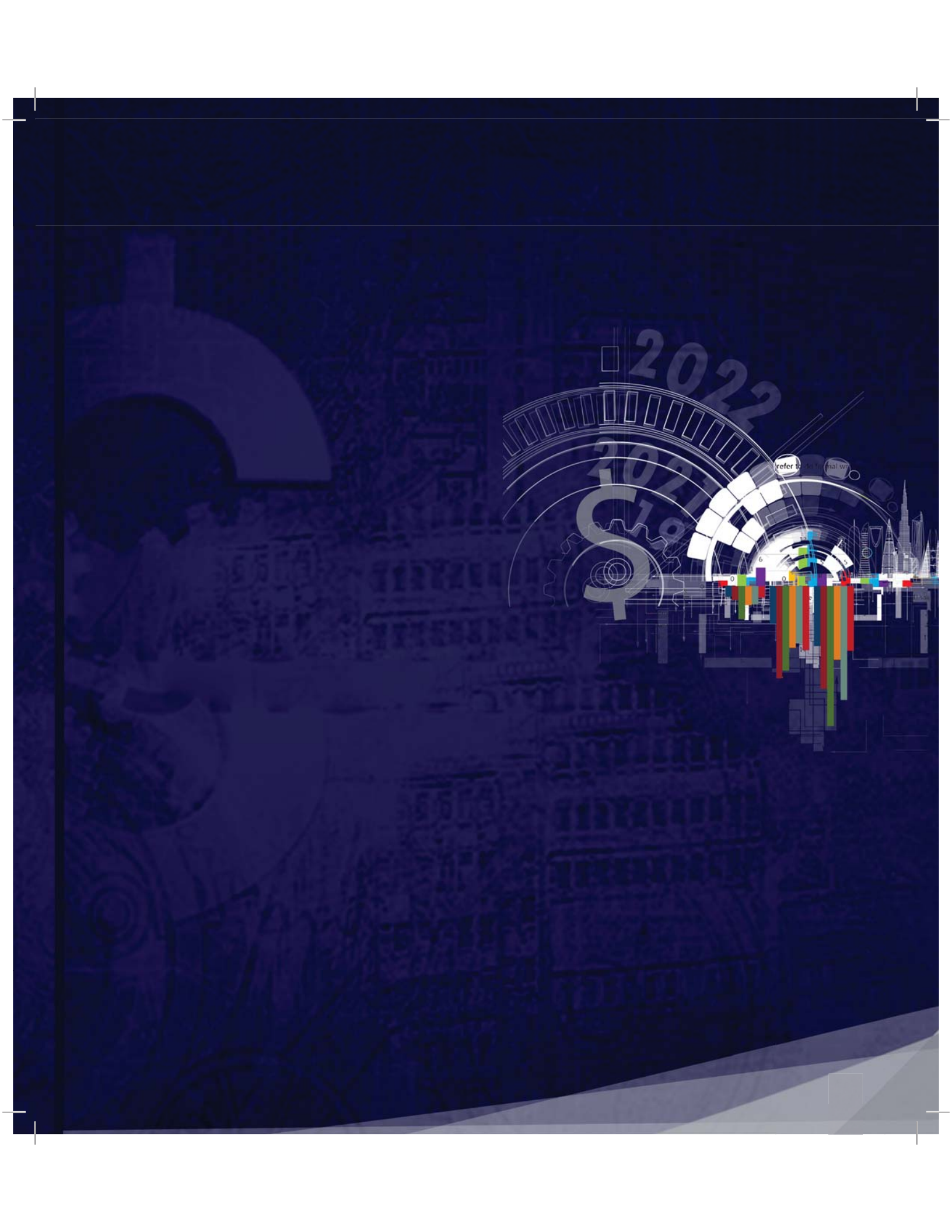
2022
2021

خامساً:

أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون

أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من عام 2022م نحو 2,858 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.5% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية يونيو 2021م. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 13.3%، تلتها دولة الامارات العربية المتحدة بنحو 7.5%، ودولة الكويت بنسبة 7.3% (شكل 21). واستأثرت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 32.9% لكل منهما من إجمالي الأصول المصرفية في البنوك التجارية في مجلس التعاون، يليهما دولة قطر بنحو 17.7%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.5% (شكل 22).

شكل 21: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون
يونيو 2021م - يونيو 2022م

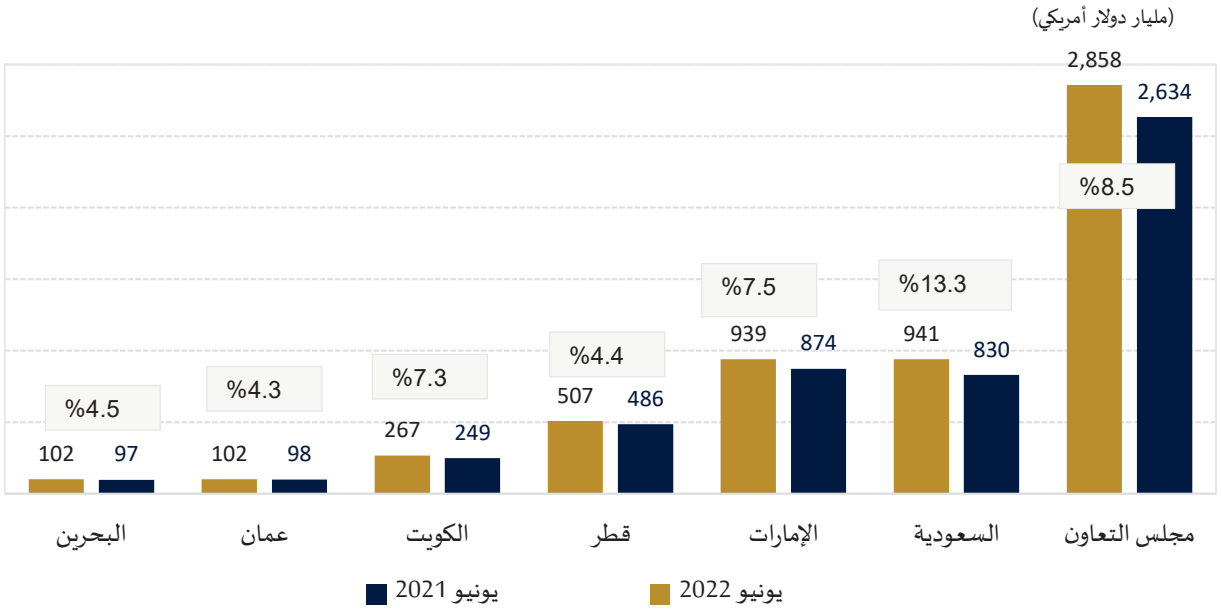

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

شكل 22: نسبة مساهمة دول مجلس التعاون من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية، يونيو 2022م

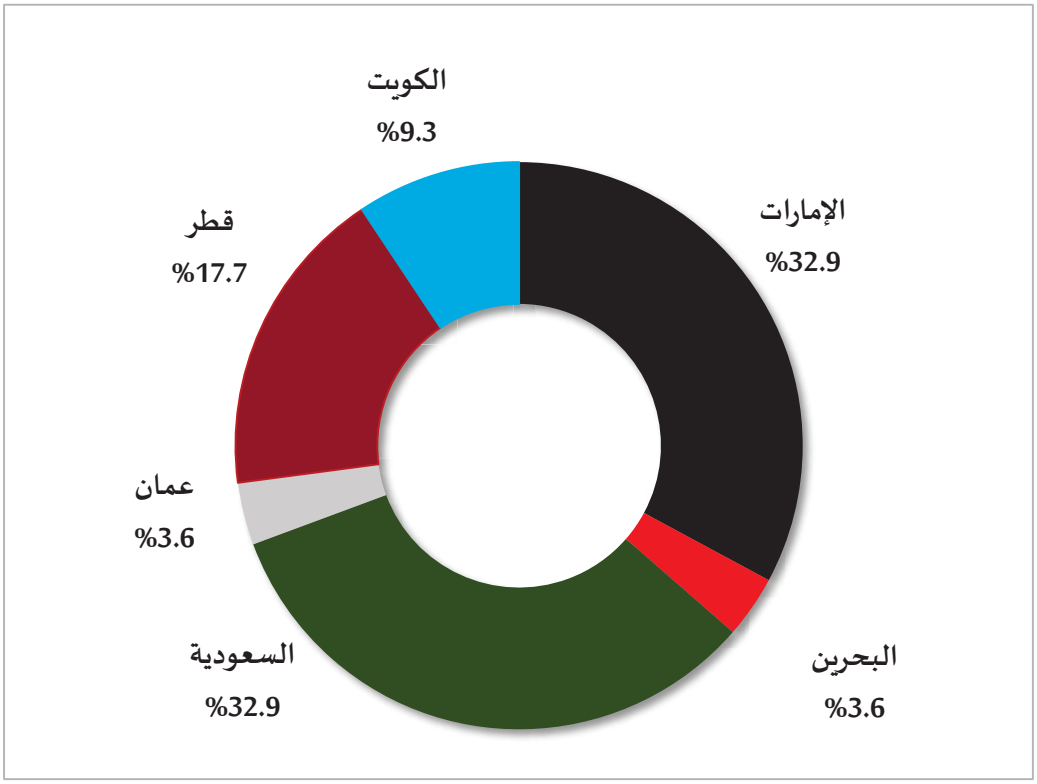

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

إجمالي الودائع المصرفية في دول مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من عام 2022م نحو 1,710.3 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.0% مقارنة مع حجمها بنهاية شهر يونيو من العام السابق، ونحو 4.5% مقارنة مع اجمالي الودائع بنهاية عام 2021م. وحققت جميع الدول معدلات نمو إيجابية سواء مقارنة مع نهاية عام 2021م أم مع النصف الأول من عام 2021م. وشكلت الودائع المصرفية بالمملكة العربية السعودية نحو 34.8% من إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون، تليها الودائع المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 33.3%، ودولة قطر بنحو 15.8%، في حين بلغت مساهمة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.1% (جدول 7).

جدول 7: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، يونيو 2022م

	القيمة (مليار دولار أمريكي)	النمو السنوي (%)	النمو مقارنة مع ديسمبر 2021م (%)	المساهمة النسبية (%)
السعودية	595.4	10.0	6.1	34.8
الإمارات	569.6	9.6	4.8	33.3
قطر	270.3	2.4	1.0	15.8
الكويت	153.8	4.9	4.4	9.0
عمان	68.4	5.4	2.7	4.0
البحرين	52.9	11.7	6.3	3.1
مجلس التعاون	**1,710.3**	**8.0**	**4.5**	**100.0**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون

بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من عام 2022م نحو 1,691 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.9% مقارنة مع حجمها بنهاية يونيو 2021م. وحققت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو بنسبة 14.8%،تلها دولة الكويت بنسبة 7.7%، ومملكة البحرين بنسبة 5.8% ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسب 5.5% وسلطنة عُمان بنسبة 4.6% ودولة قطر 1.4% (شكل 23).

شكل 23: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية
يونيو 2021م - يونيو 2022م

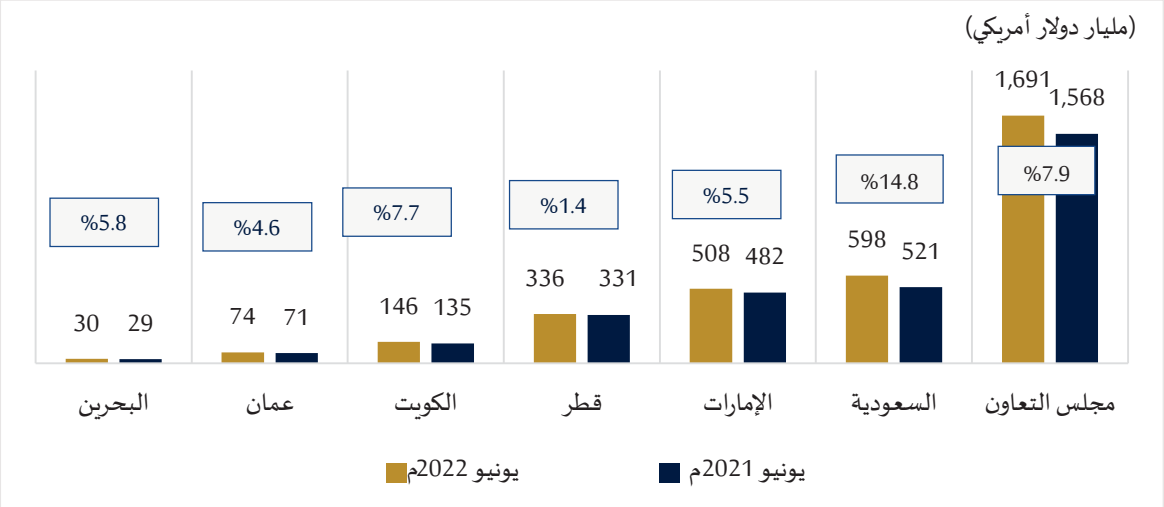

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وقد تفاوتت نسبة القروض إلى الودائع بين دول مجلس التعاون ولكن حافظت كل دولة على مستوى معدلات متقاربة. وبلغت هذه النسبة حوالي 123% في دولة قطر في يونيو 2022م وهي الأعلى بين دول مجلس التعاون، وتلتها النسبة المسجلة في سلطنة عُمان بنحو 109% (شكل 24).

شكل 24: نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون
يونيو 2021 - يونيو 2022م

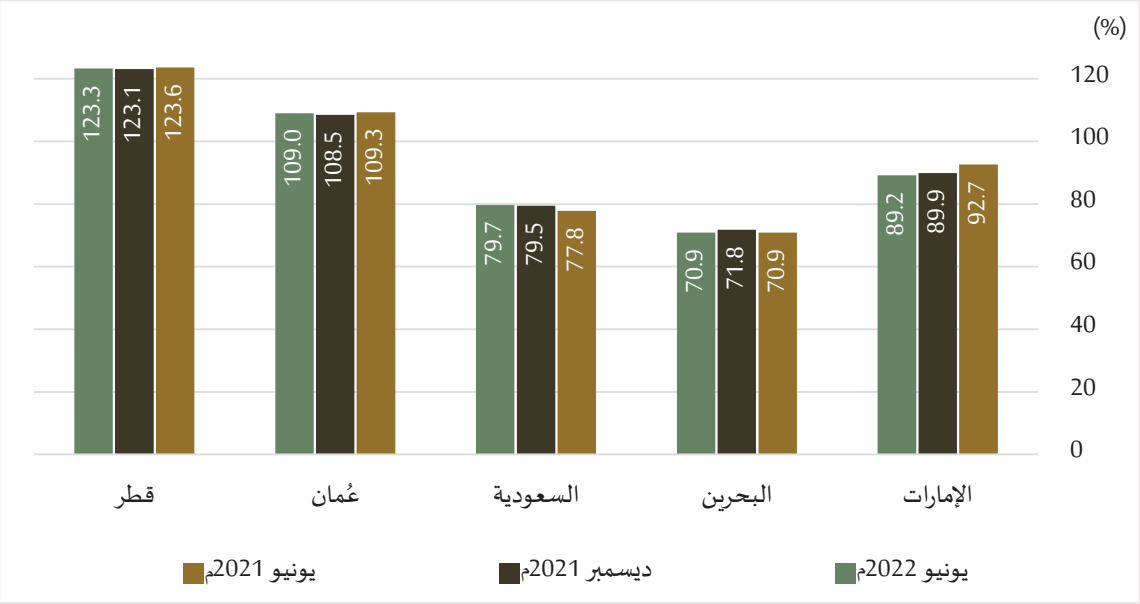

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبشكل عام، انخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في غالبية دول مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من عام 2022م مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية عموماً، حيث أن ارتفاع نسب القروض المتعثرة خلال الفترة الماضية نجم عن تداعيات جائحة كوفيد-19. وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة بنهاية يونيو 2022م أعلى نسبة للقروض المتعثرة من إجمالي القروض على مستوى دول مجلس التعاون بنحو 6.9%، في حين شهدت دولة الكويت أقل نسبة بنحو 1.5% (شكل 25).

شكل 25: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون
يونيو 2021 - يونيو 2022م

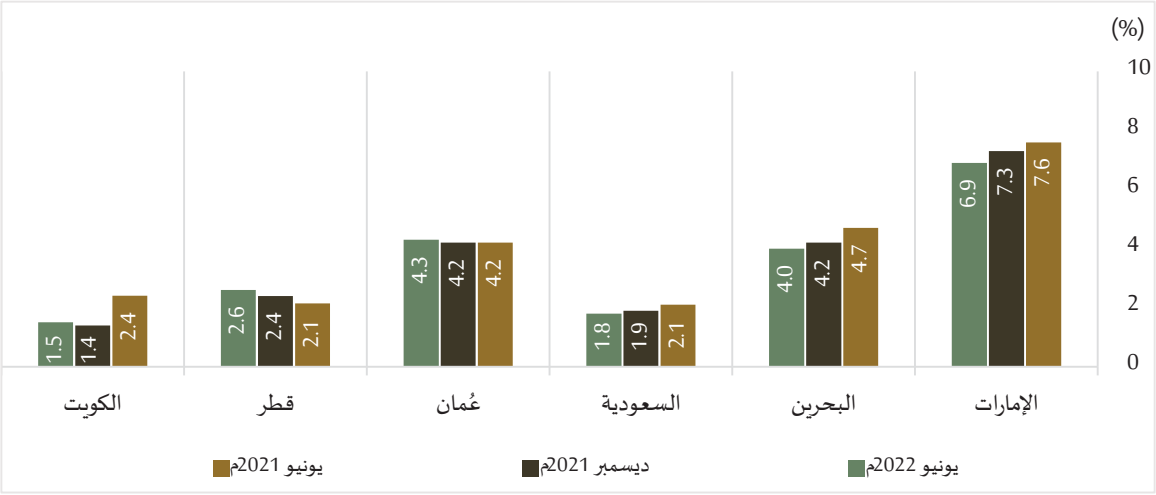

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وواصلت نسب كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون الحفاظ على مستويات تفوق الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بنهاية النصف الأول من عام 2022م بين 17% في دولة الإمارات العربية المتحدة و 21% في مملكة البحرين ، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8% (شكل 26).

شكل 26: معدل كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون
يونيو 2021 - يونيو 2022م

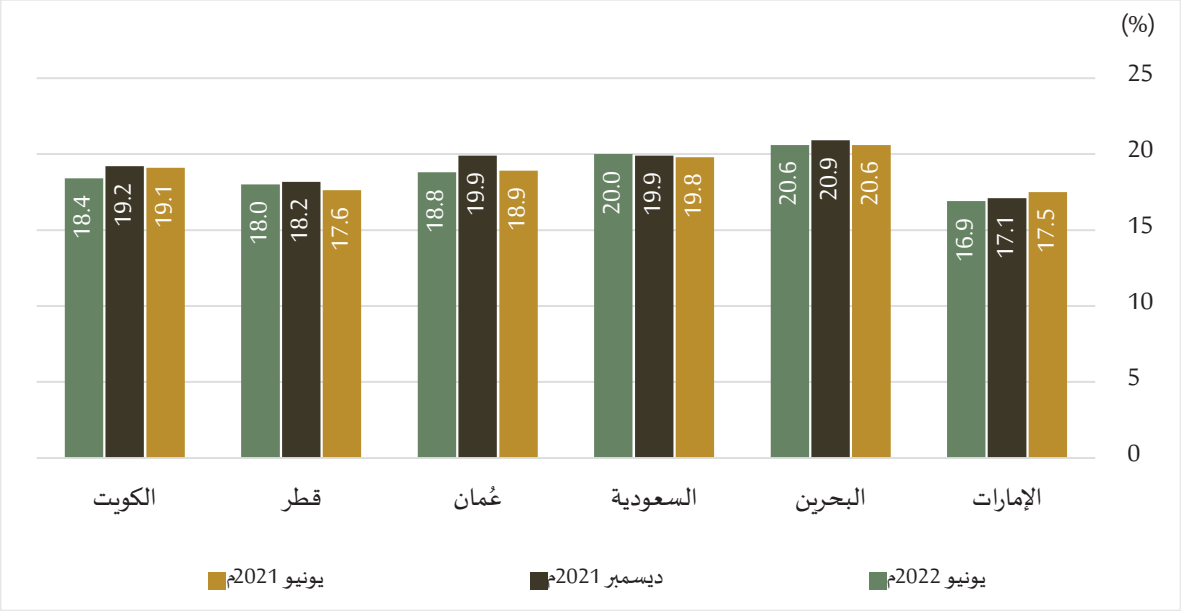

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

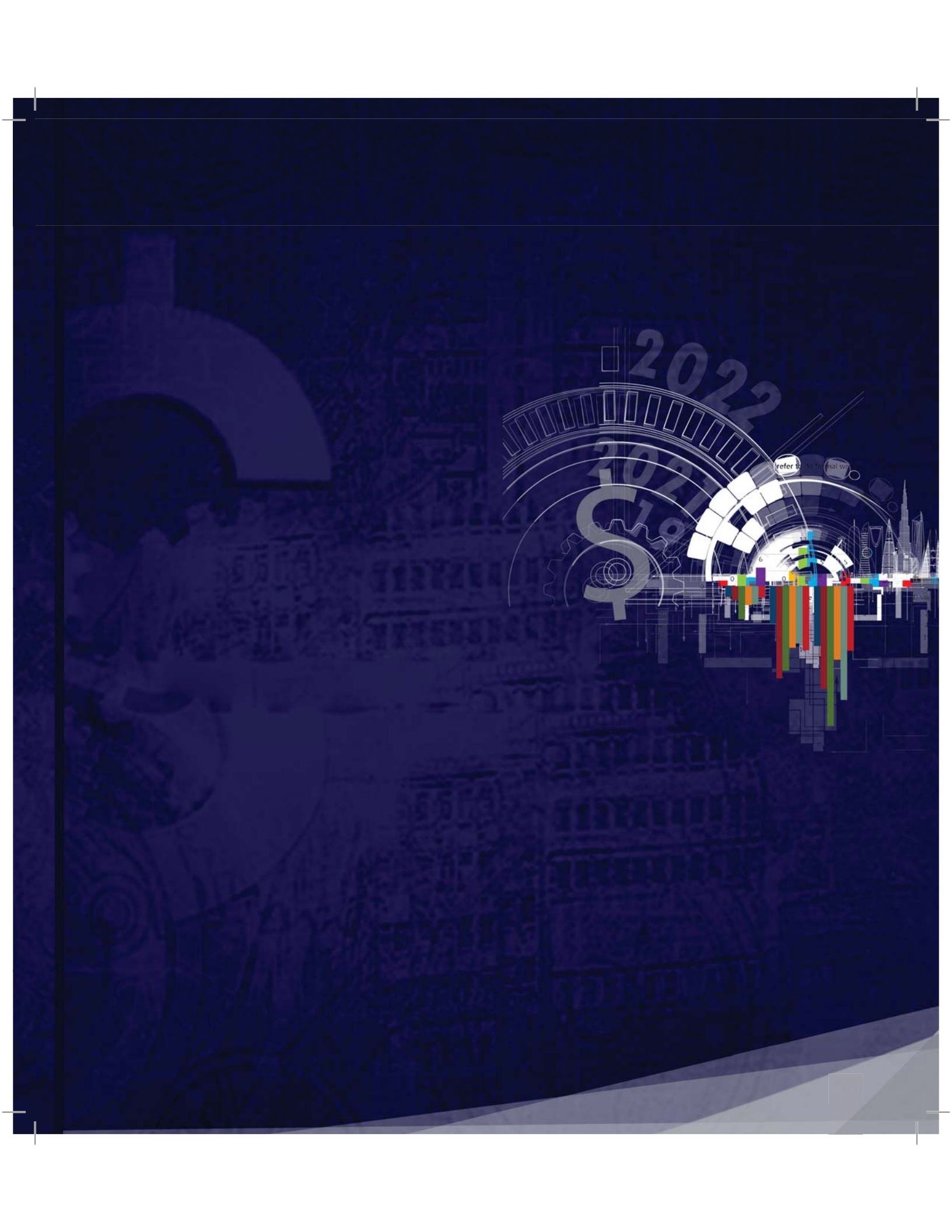
2022
2021

سادساً:
أسواق المال الخليجية

بلغ إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية ما يقارب 4.2 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2022م، أي بنمو بلغت نسبته 14.5% عن القيمة السوقية بنهاية ديسمبر 2021م وذلك رغم الانخفاض بنحو 2.8% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية الربع الأول من عام 2022م. أما مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية النصف الأول من عام 2021م فقد ارتفعت القيمة السوقية بنهاية النصف الأول من عام 2022م بشكل كبير بلغ 22.5% (شكل 27).

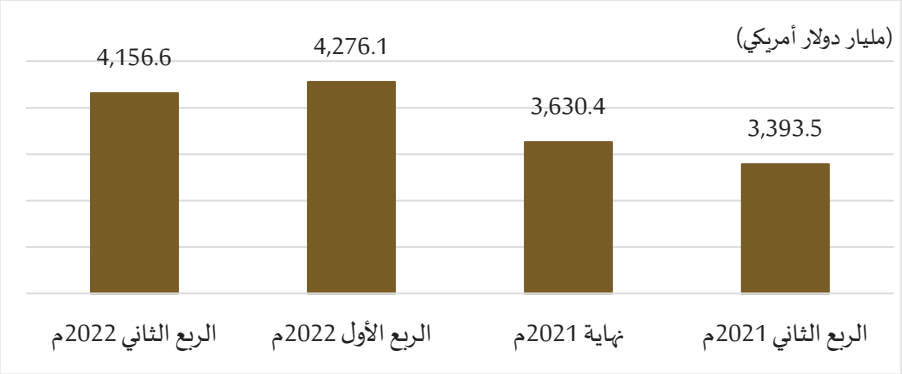

شكل 27: إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية يونيو 2021م - يونيو 2022م

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لتكتل أسواق المال بمجلس التعاون إلى نمو القيم السوقية لكافة أسواق الدول الأعضاء، والتي كان أعلاها 28.1% لسوق دبي المالي و22.5% سوق أبوظبي للأوراق المالية و14.3% للسوق المالية السعودية (شكل 28).

شكل 28: القيمة السوقية لأسواق المال بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م

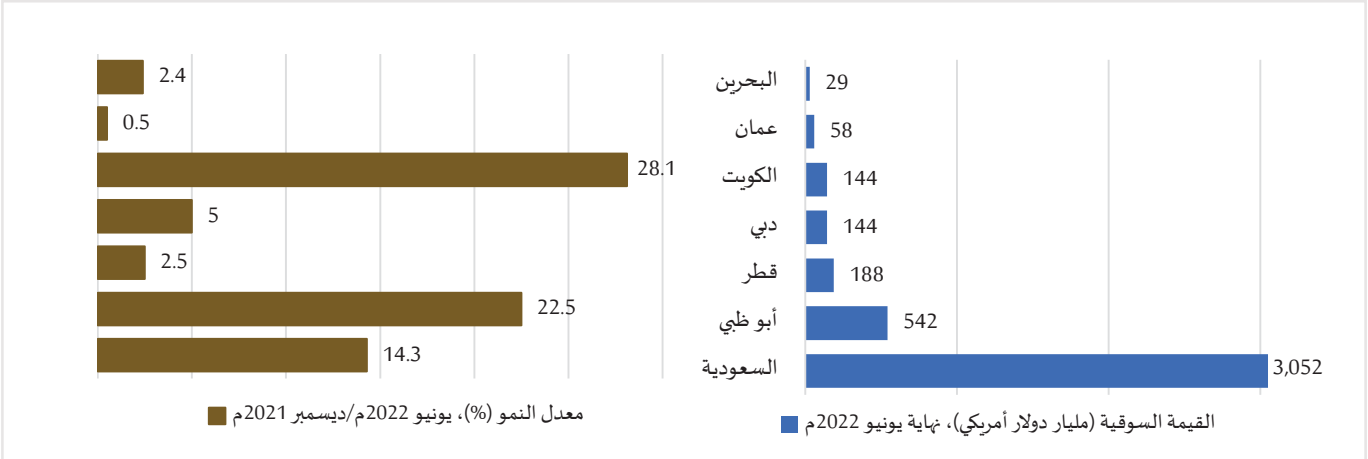

وشكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 73.4% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 13.0%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 13.6% (شكل 29).

شكل 29: مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، يونيو 2022م

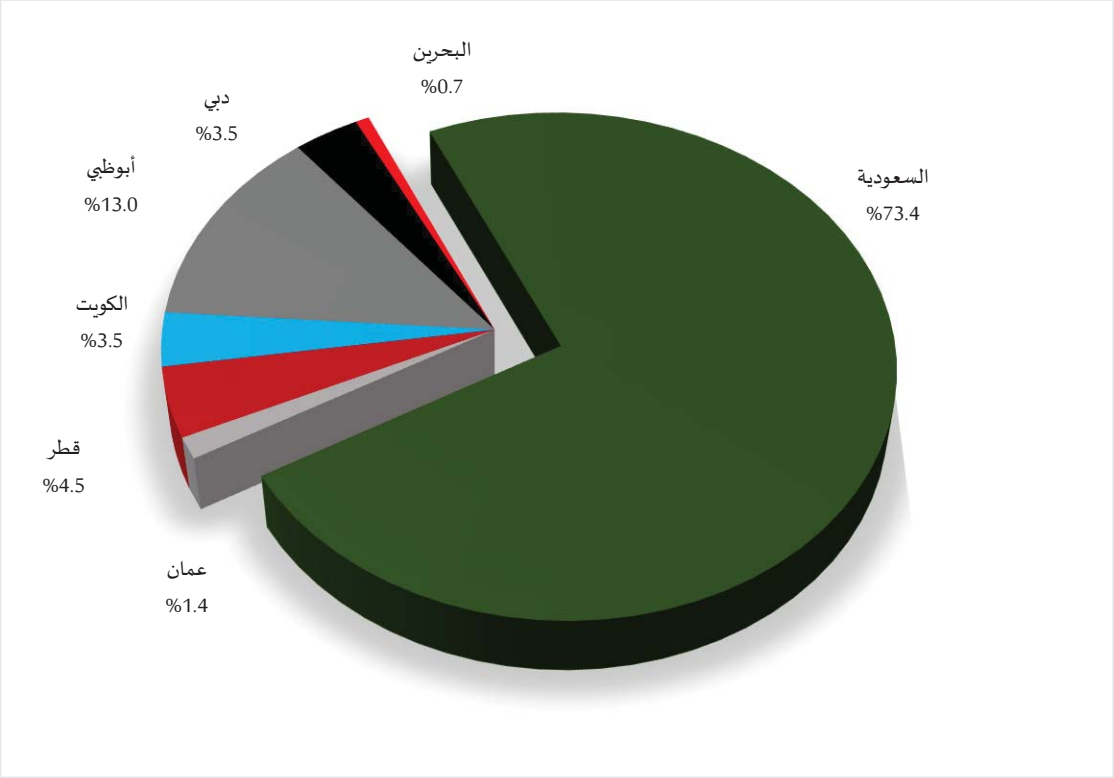

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما بخصوص مؤشرات أسواق مجلس التعاون فلقد ارتفعت بنهاية يونيو 2022م، باستثناء بورصة مسقط، مقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م. وتراوحت نسب النمو من 10.4% في سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى 0.9% في سوق دبي المالي (شكل 30).

شكل 30: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية
يونيو 2022م / ديسمبر 2021م

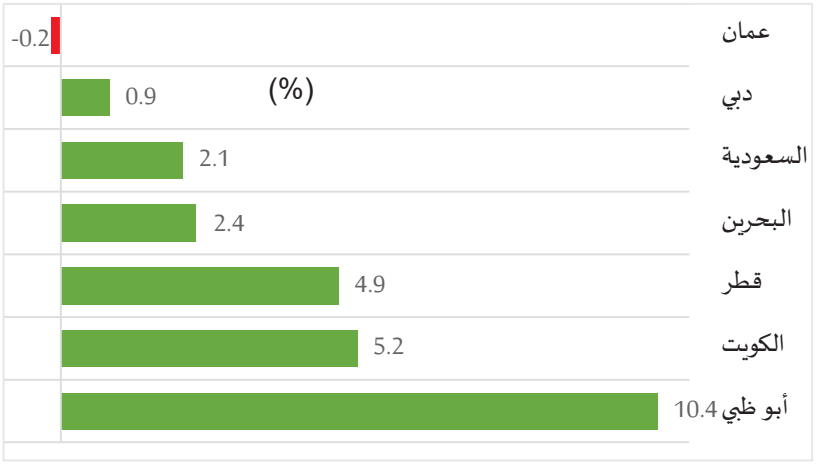

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فلقد كان أداء المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون متميزاً حيث ارتفع بنهاية النصف الأول من عام 2022م بنحو 3.9% عن مستواه بنهاية عام 2021م، في حين انخفضت مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية (شكل 31).

شكل 31: أداء المؤشر العام لأسواق المال العالمية،
يونيو 2022م / ديسمبر 2021م

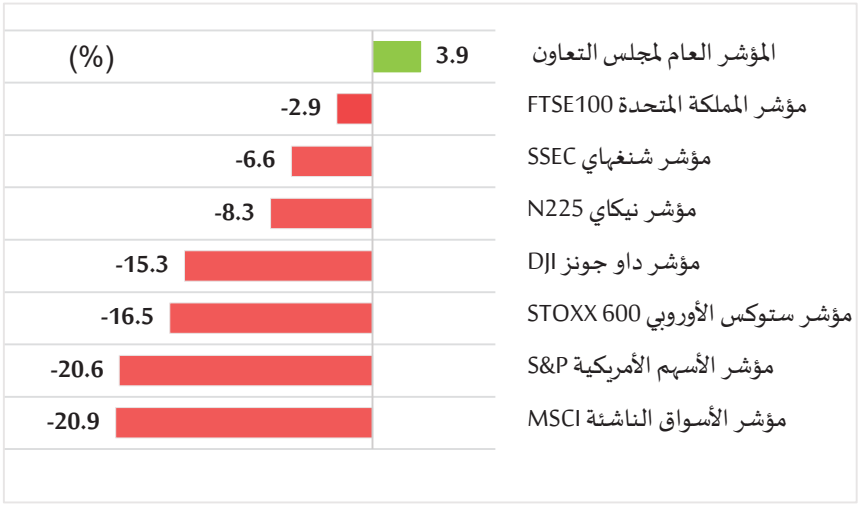

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

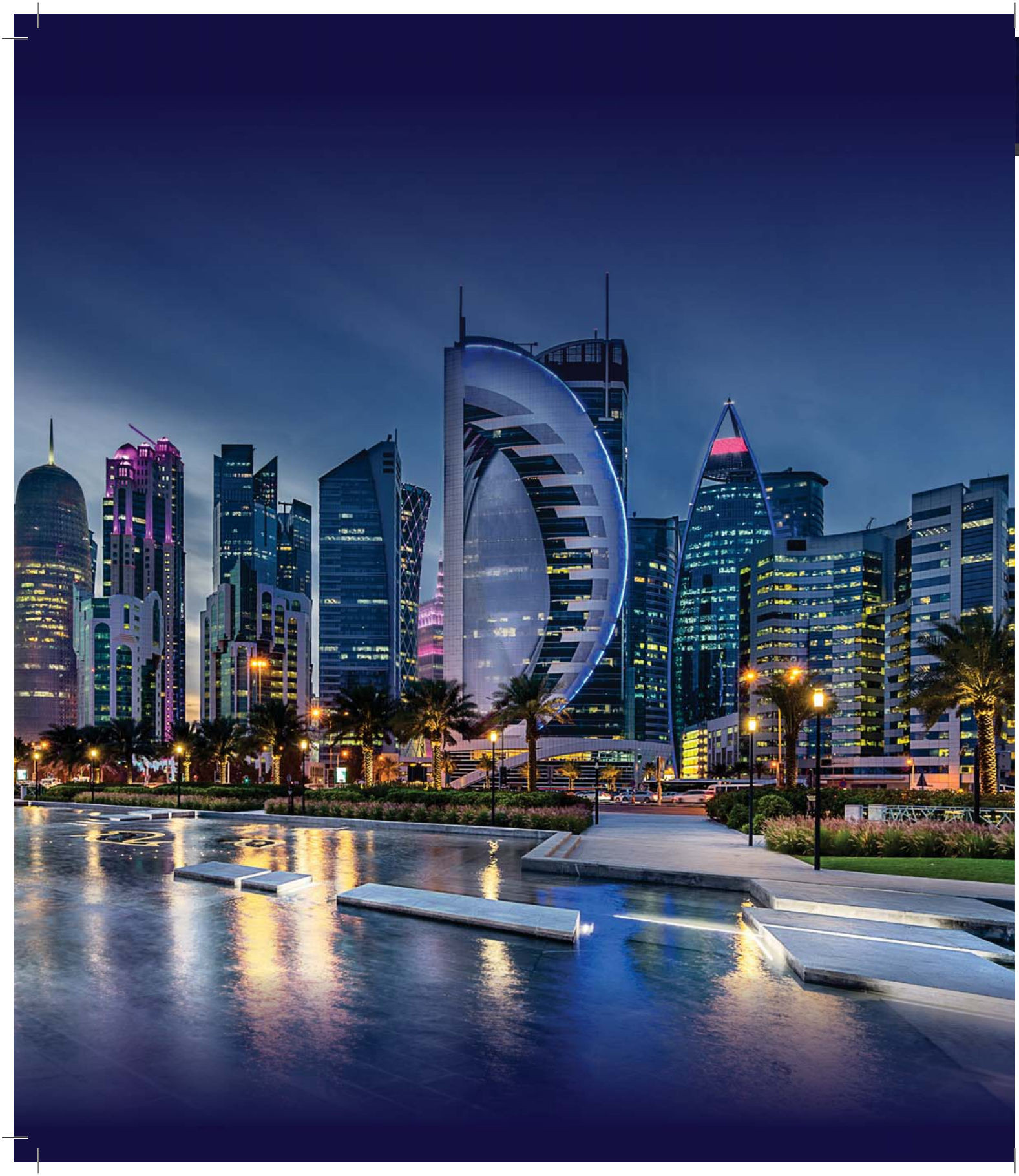

مصادر البيانات

مصادر البيانات

1. المركز الإحصائي الخليجي http://www. gccstat.org
2. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة http://www.fcsa.gov.ae
3. هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين http://www.cio.gov.bh
4. الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa
5. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان http://www.ncsi.gov.om
6. جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر http://www.qsa.gov.qa
7. الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت http://www.csb.gov.kw
8. هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة https://www.sca.gov.ae
9. مصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh
10. هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية https://cma.org.sa
11. الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان https://cma.gov.om
12. هيئة قطر للأسواق المالية https://www.qfma.org.qa
13. هيئة أسواق المال، دولة الكويت https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma
14. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي www.centralbank.ae
15. مصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh
16. البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa
17. البنك المركزي العماني https://cbo.gov.om
18. مصرف قطر المركزي http://www.qcb.gov.qa
19. بنك الكويت المركزي https://www.cbk.gov.kw
20. صندوق النقد العربي https://www.amf.org.aer
21. صندوق النقد الدولي https://www.imf.org
22. أداء أسواق المال العالمية https://www.investing.com
23. وكالة الطاقة الأمريكية https://www.eia.gov